

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٤

المعقودة يوم الاثنين

٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

أود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير صمويل إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، الذي لم يشرف بلاده، غيانا، وحدها بل شرف جميع بلدان حوض الأمازون ومنطقة أمريكا الجنوبية أيضا. كما أحيي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي أعرب له عن امتناني على الجهود التي يبذلها بلا كلل على رأس هذه المنظمة.

إن قوة التحول هي الطابع المميز لختام هذا القرن. فالسنوات القليلة الماضية حفلت بتغيرات هائلة كانت جذرية في طبيعتها بحيث يمكننا أن نقول، مثل هاملت، إن "الزمن اعترته خلخلة" (شكسبير، هاملت، الفصل الأول، المشهد الخامس). كانت العملية مثيرة ورائعة إلى حد انخداع البعض بوهم بأن المستقبل أصبح فعلا تحت السيطرة. ولكن هذا ليس واقع الحال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو أنه لا ينبغي الاعراب عن التهائن داخل قاعة الجمعية عقب إلقاء البيانات.

وفي هذا الصدد، أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في نفس الجلسة: وهو أن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية العامة، بعد الادلاء ببياناتهم، عن طريق الغرفة GA-200 الواقعة خلف المنصة، قبل عودتهم إلى مقاعدهم.

أود أيضا أن أذكر الممثلين بأنه، وفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، ستقفل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر، الساعة ٦ عصرا. وأرجو من الوفود أن تتفضل، بأسرع ما يمكن، بتحديد الوقت المقرر للكلمة بدقة قدر المستطاع، حتى يمكننا التخطيط لجلساتنا بطريقة منظمة.

أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في المناقشة العامة، وزير خارجية البرازيل، سعادة السيد سيلسو لويس نونيس أموري.

السيد أموري (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية):

الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):
بعظيم السرور أتقدم بتحياتي إليكم، السيد أمارا إيسي، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، وأهنيكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية.

الرئيس جان برتراند أريستيد إلى منصبه، وتحقيق المصالحة الوطنية. والجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي تحظى بتأييدنا الحازم، يجب أن تنطلق من نقطة مرجعية تتمثل في الإزالة السريعة لسلطات الأمر الواقع بالوسائل السلمية - وهي الوسيلة الوحيدة لتجنب تكبيد الشعب الهايتي مزيداً من المعاناة. ونرى من المقلق أن مبدأي عدم التدخل وتقرير المصير يخضعان لتفسيرات تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وخطورة الأزمة الهايتية والحاجة الملحة إلى حلها لا تحولان أنظارنا عن المخاطر المتأصلة في حالة تحرك آلاما وجراحا مازالت حية في ذاكرة أمريكا اللاتينية. وفور إعادة تنصيب الحكومة الشرعية ستكون مسؤولية المجتمع الدولي أن يزود هايتي بالمساعدة في مهمة التعمير الوطني الشاقة.

مازلنا بعيدين كل البعد عن السلام العالمي. ما برحت صراعات بالغة القسوة تصدم مشاعر العالم وتسبب معاناة يعجز عنها الوصف لملايين البشر. ورواندا والبوسنة والهرسك مأساتان ترمزان إلى عصرنا. إن مناظر الرعب التي تعرضها وسائل الإعلام تشهد على مدى صعوبة إيجاد حلول فعالة للاختلالات التي تتحدى الشعوب قاطبة. كما أن تكشف تدفقات الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو اقترن بتفاقم الشعور بكرهية الأجانب والتمييز العنصري.

مازلت الحالات الخطيرة تتحدى قدرة المجتمع الدولي على ضمان السلم والوثام. ففي أنغولا، وهو بلد تربطه بالبرازيل روابط تاريخية وثقافية وثيقة للغاية، نشهد بألم واستياء صراعاً طال أمده، وهو أطول الحروب الأهلية اليوم وأكثرها تدميراً. ومن المشجع احتمالات الاختتام السريع للمفاوضات الجارية في لوساكا بين حكومة أنغولا ويونيتا. وإذ نشيد بالرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس على حنكته السياسية نحث يونيتا على إبداء التزام حقيقي بتحقيق الاستقرار والسلم في البلاد. وندعو كل من لهم تأثير على الأزمة الأنغولية إلى أن يحذوا نفس الحذر.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في موزامبيق إذ ستبلغ عملية المصالحة الوطنية ذروتها في الانتخابات العامة التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر القادم، عندما يتمكن شعب موزامبيق من أن يختار، في انتخابات حرة ونزيهة، الحكومة التي ستقود البلاد في هذه الحقبة الجديدة من تاريخها. ويلعب الرئيس جواكيم تشيسانو دوراً رئيسياً في هذه العملية. وتفخر

فالتحول ليس له مسار محدد ثابت. ويجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن تغوينا التفسيرات المتعجلة أو مجرد المظاهر. ومسؤوليتنا تملي علينا أن نضفي على التغيير معنى، وأن نوجه الاتجاهات وفقاً للمصلحة العليا للمجتمع العالمي.

في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ستكون قد انقضت خمس سنوات على انهيار جدار برلين. وتلك الفترة تكفي لتقييم المسافات التي قطعت، وقبل كل شيء، لرسم مسار يصل بنا إلى بر الأمان. كان الحرمان هو السمة الغالبة في فترة الحرب الباردة، وهو وضع انعكس حتى في اللغة التي اتسمت بها تلك الفترة. والتعابير التي حددت وأوضحت قرابة ٤٠ عاماً من العلاقات المتوترة كانت ترمز إلى المواجهة والاستبعاد، أو، في أفضل الحالات، التعايش القلقل بين الأضداد. وكانت شعارات العصر هي "الستار الحديدي" و "الاحتواء" و "توازن الرعب".

نحن الآن في خضم التحول. وفي معرض تقييم هذه السنوات القلائل الماضية، يمكننا أن نقول أن النتائج، وإن كانت ضعيفة وبعيدة عن الكمال، إيجابية. فقضية السلام أحرزت تقدماً ملموساً. ولم تعد الحرب النووية تمثل تهديداً وشيكاً. والصراعات التي كان الكثيرون منا يرونها عصية على الحل إما سويت أو تجرى تسويتها عن طريق الحوار والتفاوض. وفي الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط اتخذت خطوات ذات أهمية تاريخية صوب عالم أكثر عدلاً وسلاماً. وفي أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا أحرز تقدم ملموس. وفي الجزء الأعظم من كوكبنا بدأ منطق المجابهة يفسح المجال لمنطق التعاون.

وهذا المنطق بعينه هو الذي نريد أن نراه يتكرس في منطقتنا. إن السلم والإخاء هما رسالة أمريكا اللاتينية. وقد سعينا جاهدين إلى الإدخال الكامل لجمهورية كوبا الشقيقة في أسرة البلدان الأمريكية والأسرة الدولية، عن طريق سياسة الأيدي الممدودة والحوار والتقارب. ذلك أن العزلة السياسية والاقتصادية والتجارية، علاوة على كونها أمراً لا مبرر له، لا تساهم إلا في مضاعفة المشاق التي يعاني منها الشعب الكوبي في وقت نشهد فيه مؤشرات إيجابية على الإصلاح الديمقراطي والمصالحة. وهنا أيضاً يجب أن يفسح ركود المواجهة الطريق أمام ديناميات الحوار لتصنع نهاية لمخالفات الحرب الباردة هذه.

وفي ظل مجموعة خصائص مختلفة تماماً، نهتم بنفس القدر بإيجاد حل دائم لأزمة هايتي، وعودة

تقييدي على تدفقات التجارة الدولية. إن القضايا التي هي مشروعة في حد ذاتها مثل حماية البيئة ومعايير العمل المقبولة عالمياً، لا يمكن ولا يجب أن تكون ذرائع لإقامة حواجز أكبر على طريق وصول السلع المنتجة في البلدان الفقيرة إلى أسواق الأمم الأكثر ثراءً. إن تكلفة إعادة تكييف أكثر الاقتصادات رخاء لا يمكن أن تلقى على عاتق الذين لا يملكون سوى النذر اليسير أو الذين لا يملكون شيئاً.

إن التمكن من التكنولوجيا حد فاصل رئيسي بين البلدان الصناعية والنامية. إذ تشكل الصعوبات في الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة عقبة على طريق التغلب على أوجه النقص في البلدان النامية، مقللة قدرتها على المنافسة ومقيمة حواجز على طريق تحويل العمليات الانتاجية. إن التقسيم الدولي الجديد للعمل لا يمكن أن يعيد وضع الصيغ القديمة التي أثبتت عدم فعاليتها. ويجب أن يبنى التكامل التنافسي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي على أساس المزايا التنافسية الديناميكية لا على أساس مزايا مستقرة مع ادماج متزايد للمعرفة في العملية الانتاجية. فإلى جانب الجهود الداخلية التي لا غنى عنها لكل بلد تتطلب مثل هذه القفزة النوعية بيئة دولية تستند إلى التعاون.

وبغية توطيد السلم وضمان أن يكون التقدم المحرز بالفعل تقدماً لا رجعة فيه، علينا أن نكون قادرين على تطوير رؤية لمستقبلنا. يوتوبيا استشرافية قابلة للتحقيق. والبرازيل مقتنعة بأن نظاماً جديداً حقاً يجب أن يستند أساساً إلى المنظور الديمقراطي والتعددي في العلاقات الدولية.

إننا لا نجادل على نحو غير واقعي بأن الدول وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية ستحجم عن تأكيد مصالحها المحددة والتي تكون في معظم الأحيان متضاربة. والحقيقة الواقعة هي أننا جميعاً سنستفيد وأن مصالحنا ستخدم على نحو أفضل بمجرد الوفاء على نحو معقول بالتطلعات الأساسية للغالبية العظمى.

إن التكافل يجب أن يفهم بطريقة متكاملة لا كمجرد تغيير عن ظاهرة اقتصاد السوق. وهو يفترض مسبقاً وجود قدرة سياسية على العمل بالتنسيق مع الآخرين صوب الوفاء بالأهداف التي يتقاسمها الجنس البشري بأسره. ففي عالم متكافل يمكن أن يكون لتحسين ظروف المعيشة في بلد فقير أثره على إيجاد فرص عمل في أمة متقدمة النمو. وأن ادماج المبعدين والنهوض بمشاركة الجميع في الشؤون العالمية ليسا

البرازيل بمشاركة قواتها، عن طريق عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في إعادة تعمير موزامبيق. وفي قضية تيمور الشرقية، نشاهد أيضاً دلائل إيجابية في عملية التفاوض التي ينهض بها الأمين العام الذي نشيد به.

إن الديمقراطية والقيم المقترنة بها أعظم فتح في عصرنا. إننا نعيش ثورة أخلاقية. إن الاهتمام بحقوق الإنسان يكتسب العالمية إلى جانب الوعي المتزايد بحتمية الاستقامة العامة. إن السياق الدولي لم يعد حكراً على مبرر الدولة، واكتسب بعداً أكثر إنسانية موجهاً إلى رفاه الفرد.

وفي المجال الاقتصادي والتجاري، إن التطورات الأخيرة إيجابية أيضاً. فبعد ثماني سنوات من المفاوضات الصعبة في إطار جولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") قمنا باعتماد اتفاقات مراكش. إن منظمة التجارة العالمية ستفتح آفاقاً جديدة ومبشرة بالخير بالنسبة للعلاقة الاقتصادية بين الأمم. وستفقد الأحادية والحماية النابتان من المصالح الضيقة، كل مظهر من مظاهر الشرعية.

إن التقدم الفعال الذي أحرز لا يمكن أن يطمس حقيقة أنه توجد تحديات مازالت تتطلب إصراراً حازماً من المجتمع الدولي.

إن الحقوق الأساسية للأفراد، مازالت رغم إدماجها في نطاق القيم المعترف بها عالمياً، تتطلب التأييد الحازم والراسخ من جانب جميع المؤمنين بها.

ولا تزال الظروف الاجتماعية لغالبية سكان العالم آخذة في التردّي. ففي السنوات العشرين الأخيرة، اتسعت الهوة بين الأمم الفقيرة والغنية، بين ملايين البشر الذين يتمتعون بالتغذية والتعليم على نحو كاف ولديهم فائض للراحة والبلابين الذين يناضلون من أجل البقاء. إن ضغوط الهجرة صوب الشمال المتقدم النمو وصراعات الجنوب الفقير العديدة هما وجهان لعملة واحدة. ومازال الشباب - بصفة خاصة - ضحية للحرمان والافتقار إلى الامكانيات في غالبية العالم.

إن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد وتعزيز التجارة الحرة لم يبرهن بعد - من الناحية العملية - على امكانيتهما التي لا يمكن إنكارها كعامل نمو ورفاه. إن الحماية الباقية، التي تتخفى الآن في ألوان جديدة، تقاوم هجوماً العقلانية الاقتصادية. إن الأثر الإيجابي لاتفاقات مراكش يتعرض الآن لتهديد كبير من جراء الشروط الجديدة التي سيكون لها أثر

الشامل والمنسق في قضية التنمية، كما أن التنمية، بطريقة أخرى، كانت من الشواغل الرئيسية في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة وستظل شاغلا رئيسيا في مؤتمريين مقبلين يعقد أحدهما في كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والآخر في بيجين يتعلق بالمرأة. وينشأ وعي ثابت وشامل على نحو متزايد بأن القرارات التي يتم التوصل إليها في هذه المؤتمرات لن تسفر عن نتائج فعالة إلا إذا بحثت هذه المسائل جميعا بطريقة متكاملة.

وتقترح الحكومة البرازيلية، بقصد تشجيع اجراء مناقشة بشأن هذه المسائل كافة في إطار مفاهيمي أوسع، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية في سنة ١٩٩٦ إن أمكن، وهو المؤتمر الذي سيسعى إلى الجمع بين المبادرات والبرامج المخصصة لإعلاء الكرامة والرفاه الإنسانيين.

وينبغي للديمقراطية أن تكون قاعدة للعلاقات السياسية داخل الدول وفيما بينها. كما أن اضعاف الديمقراطية على السياسة والعلاقات الدولية هدف يمكن أن يتحول إلى حقيقة. وأن تعزيز دور الجمعية العامة وتوسيع عضوية مجلس الأمن، بمشاركة البلدان النامية في جميع فئات العضوية، خطوتان هامتان وضروريتان على طريق اضعاف الديمقراطية وتحقيق شرعية أكبر.

ونحن نؤيد، مثل دول أعضاء أخرى اصلاح مجلس الأمن مما يزيد من فعاليته. كما أننا ندرك أن هذه الفعالية لن تكفل إلا بتشكيل يمثل حقا المجتمع العالمي. وقد اجتمع في ريو دي جانيرو بداية هذا الشهر رؤساء دول وحكومات ١٤ دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشكل مجموعة ريو وأعلنوا "وجوب ادخال منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أي توسيع لعضوية مجلس الأمن وذلك وفقا لتقاليدھا القانونية واسهامھا في قضية السلم".

وقد أسهمت البرازيل بنشاط في المناقشة المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الأمن. وأوضحنا استعدادنا للاضطلاع بجميع المسؤوليات المطلوبة من البلدان المؤهلة لشغل المقاعد الدائمة.

وأوفت البرازيل بمسؤولياتھا بعد انتخابھا عضوا في مجلس الأمن للفترة الحالية. وتستند مواظنا إلى مراعاة جميع المبادئ مثل عدم التدخل وكذلك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛ وأيدنا على الدوام الحلول

التزاما اخلاقيا فحسب لكنهما في المقام الأول برهان على الحكم السليم.

إن الالتزام الأساسي بالتنمية هو حجر الزاوية في النظام الذي تتطلع البرازيل إليه. ويتميز هذا المفهوم بأنه يشمل الاحتياجات الضرورية لجميع الأمم كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة. إن التنمية توطد الحرية وتضفي على كرامة الانسان بعدا ملموسا، وتؤكد على الفعالية وتنهض بالاستقرار وتعزز الديمقراطية. فالتنمية تبني السلم.

ويمكن للنهوض بالتنمية أن يستفيد من عبر الماضي، وعلينا أن نصيغ مفهوما للتنمية يعترف بكل بلد بأنه الفاعل الرئيسي في تحقيق رخائه، مع ادماج بعده الدولي بمختلف سماته في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات التكنولوجيا.

إن تجدد الجهد الدولي لصالح التنمية لن يكون ناجحا الا بمشاركة نشطة ذات فائدة متبادلة بين بلدان الشمال والجنوب. إن النهوض بمصالح الأمم الأكثر ثراء يتطلب مشاركتها في الجهود الرامية الى التغلب على تخلف الأمم الأقل ازدهارا. والتمسك بوجهة النظر المعارضة من شأنه أن يوصل الى الاعتقاد بأن اشتعال النيران في منزل جارنا لا يمكن أن يصل الى عقر دارنا. وباختصار، فهو سخط لا يتحمل مغبته حتى الأغنياء أنفسهم.

يقع على عاتق أمم العالم دور أساسي في اقامة نظام دولي منصف ومفتوح.

وعلينا أن نضطلع بإعادة تشكيل شاملة لأداء الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية. لا توجد مهمة أخرى ضمن ولاية الأمم المتحدة أكثر دعما وتعزيزا للسلم وأشد توطيدا لنظام عادل ومستقر.

يجب أن نتفادى بلورة التقسيم غير المستصوب للعمل بين الأمم المتحدة من ناحية ومؤسسات بريتون وودز من ناحية أخرى. فالسلم والتنمية يؤلفان كلا لا يتجزأ ويجب أن يدعم كل منهما الآخر. ولا يمكن لهذا المحفل الكبير أن يبقى بمعزل عن قرارات تتعلق بمسائل ناشئة عن الأهداف التي نص عليها في ميثاقه ذاته.

وقد كانت هذه الشواغل دافعا أساسيا لإعلان وثيقة "خطة للتنمية" التي شاركت فيها الدبلوماسية البرازيلية مشاركة عميقة.

ويسهم العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة التي انعقد بعضها بالفعل وسيعقد عدد آخر منها فيما بعد، إسهاما كبيرا في إلقاء الضوء على ضرورة النظر

تاريخ بلدنا. وسيدلي نحو ١٠٠ مليون ناخب بأصواتهم في جو من الحرية المطلقة لانتخاب ممثليهم في الفروع التنفيذية والتشريعية على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي من بين نحو ٢٥ ٠٠٠ مرشح.

واقتصادنا أحد أشد الاقتصادات تنوعاً في نصف الكرة الجنوبي، وفي الوقت الذي نمضي فيه إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يتمتع بعملة قوية، أصبحت الظروف مهيأة لاستئناف العملية المتواصلة للنمو الاقتصادي الذي سيجعل البرازيل مرة أخرى، ودون شك، من بين أكثر الاقتصادات دينامية في العالم.

وقد حققنا تقدماً هاماً في زيادة انفتاح اقتصادنا على التجارة العالمية. وابتداءً من كانون الأول/يناير المقبل، سوف تطبق لدينا تعريفات جمركية مشتركة مع الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي وسوف ننشئ اتحاداً جمركياً قادراً على تحقيق النمو والرخاء، وهو أحد الاتحادات الجمركية الأولى فيما بين البلدان النامية. وإن الرغبة التي أعربت عنها بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية في الانضمام إلى السوق المشتركة للجنوب لهو دليل كاف على أن فكرة منطقة التجارة الحرة في أمريكا الجنوبية تتحقق بالتدريج وهذه الانجازات مثلاً معبراً عن القدرة التقدمية لدول أمريكا اللاتينية، وتشكل خطوة أساسية نحو انشاء أمريكا الجنوبية المتجانسة والمتكاملة.

وتتجاوز جهودنا في مجال تطوير التعاون السياسي والاقتصادي نطاق أمريكا اللاتينية. وقد بدأنا، وفقاً للتوجه العام لدبلوماسية، في تعزيز ما يجمعنا من روابط مع الدول الصديقة في مناطق العالم كافة وفي توسيعها أيضاً لتصبح مشاركة سياسية وتجارية جديدة وهامة. وتتراوح هذه الأعمال بين تكثيف العلاقات التقليدية، داخل نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه ومع البلدان الصناعية، وإيجاد صيغ جديدة وخلاقة للتعاون مع بلدان في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وقد حاولنا، في جميع الأحوال، رفع الحوار إلى مستويات متزايدة الارتفاع ونجحنا، في حالات عديدة في إقامة علاقات دينامية ومتميزة.

لقد تعززت الروابط التي تجمع بين البرازيل والدول الأفريقية عن طريق ما اتخذ من إجراءات لإيجاد هيكل لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وسيوحد هذا المحفل الجديد والهام بين أشقائنا وشقيقاتنا في مختلف القارات، وسيؤدي إلى قدر أكبر بكثير من التفاهم والتعاون.

السلمية والتفاوضية للصراعات؛ كما أيدنا توافق الآراء؛ وأيدنا الأحكام القانونية في مجال حماية النظام العام الدولي؛ وقمنا بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وشاركنا بدرجة متزايدة في عمليات حفظ السلم في مناطق مختلفة من العالم.

ونحن نفخر، بوصفنا جزءاً من أمريكا اللاتينية، بالمشاركة في تاريخها السلمي الطويل. وأمريكا اللاتينية هي أقل المناطق تسليحاً في العالم كما أنها المنطقة الوحيدة، التي تحررت نهائياً من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة ثلاثيولكو. وقد أنهت هذه العملية بانضمام كوبا إلى المعاهدة الذي أعلنه في خطاب موجه من الرئيس فيدل كاسترو إلى الرئيس إيتامار فرانكو استجابة لمبادرة برازيلية.

لقد كانت أمريكا اللاتينية، ولا تزال، أحد عوامل الاستقرار الدولي في عالم مضطرب. وتمثل تقاليدنا القانونية، التي أرسيناها خلال عقود من الجهود المبذولة لتنظيم العلاقات فيما بين الدول الأمريكية، اسهاماً جديراً بالاهتمام لصالح المجتمع الدولي. ونشعر، بوصفنا رواداً في عملية تعزيز نزع السلاح، بأننا محقون في مطالبة المجتمع الدولي بأسره باتخاذ بؤادر في المقابل، وخاصة من جانب الدول المالكة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نعلق أهمية خاصة على أن تعتمد فوراً، من خلال التعهدات المتفاوض بشأنها بين أطراف متعددة، تدابير لخفض ترساناتها، وليس فقط مراقبتها، بما في ذلك المواد النووية الحساسة مثل البلوتونيوم. ومن اللازم أيضاً أن تختتم بنجاح المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يؤدي إلى توقيعها.

والبرازيل على استعداد للمشاركة في وضع خطة دولية جديدة على أساس المشاركة والتعاون العالميين من أجل السلم والتنمية.

وهذا الاستعداد مستمد من هويتنا. فنحن نعيش في مجتمع تعددي ومفتوح، ناشئ عن التقاء ثقافات وطرق شتى للحياة، مما أسفر بدوره عن ثقافة جديدة وطريقة جديدة للحياة، تنهض على أساس التسامح والتفاهم. ونحن نتمتع بحدود مرسومة بطريقة سلمية مع عشرة بلدان مجاورة وبعدم وجود صراعات طيلة أكثر من ١٢٠ سنة.

ويعيش المجتمع البرازيلي، الذي شكله الحوار والمصالحة والإصلاح السلمي فترة محققة من الديمقراطية الفائقة الحد بزعامة الرئيس إيتامار فرانكو. وستجرى بعد أيام قليلة أكبر انتخابات في

لتأسيس الأمم المتحدة. ونحن نلتقي اليوم في زمن الأمل والتغيير الكبيرين. فنهاية الحرب الباردة وازدهار التكنولوجيا والتجارة والاقتصاد الحر أعطت للناس في مختلف أنحاء العالم فرصا جديدة لتحقيق أحلامهم وممارسة امكاناتهم التي منحها الله لهم. ان هذا لهو عصر الأمل - غير أننا نواجه في هذا العالم الجديد نزلا قديما قدم التاريخ.

إنه لصراع بين الحرية والظغيان؛ بين التسامح والتعصب الأعمى؛ بين المعرفة والجهل؛ بين الانفتاح والعزلة. إنه القتال بين الذين يعملون لبناء مجتمعات حرة يحكمها القانون والذين يعملون لفرض ارادتهم بالقوة.

ونضالنا اليوم - في عالم يستخدم تكنولوجيا أكثر تطورا ويتحرك بسرعة أكبر ويتسم بتنوع أكثر تشوشا من ذي قبل - هو نفس القتال القديم بين الرجاء والخوف.

ولقد انتصرت قوى الرجاء ثلاث مرات في هذا القرن - من خنادق نهر السوم إلى جزيرة أيوجيما إلى سور برلين المحطم. غير أن المنتصرين في الحرب العالمية الأولى بددوا نصرهم عندما انكفؤوا على أنفسهم فأحدثوا كسادا عالميا وسمحوا للفاشية بأن تنهض وأن توقد نيران الحرب العالمية من جديد.

وبعد الحرب العالمية الثانية تعلم الحلفاء درس الماضي. ففي مواجهة التهديد الشمولي الجديد والوعيد النووي، لم تتهرب الدول الكبرى من تحدي تلك اللحظة، بل اختارت أن تتكاثف وأن تعمر وأن تفود. واختارت تلك الدول أن تنشئ الأمم المتحدة، وخلفت لنا عالما أقوى وأكثر أمنا وحرية.

وأمام جيلنا مهمة صعبة. فلقد انتهت الحرب الباردة ويجب علينا أن نؤمن السلم. وعلينا أن نتجنب ذلك الاغترار الذي أعقاب الحرب العالمية الأولى - وفي غيبة ذلك الحافز المتمثل في التهديد الذي أحرق بأمننا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويجب علينا أن نكفل أن كدح الذين قاتلوا ووجدوا في أنفسهم الشجاعة لإنهاء الحرب الباردة - هؤلاء الناس من الشرق والغرب الذين أحبوا الحرية - لم يذهب سدى. ان مهمتنا المقدسة أن نبني عالما جديدا لأطفالنا - عالما أكثر ديمقراطية، وأكثر رخاء، وأكثر تحررا من الضغائن القديمة ووسائل التدمير الحديثة.

وليس هذا بالتحدي اليسير، إلا أننا نقبله بثقة. وعلى أي حال، لقد انهارت الحوايط التي كانت تقسم

وإننا نعتزم العمل من أجل توسيع آفاق التعاون بين أمريكا وإفريقيا، بدءا من جنوب المحيط الأطلسي الذي نتشاطره، مستعينين بالقوة الإضافية، في المجالين السياسي والمعنوي، التي أسفر عنها انتخاب نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا الجديدة.

إن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ستحول هذه المنطقة إلى منطقة حالية من الأسلحة النووية مما يشكل نموذجا للتضامن والأخوة بين القارتين. والتماسا لهذا الهدف، ان البلدان الأربعة والعشرين التي تشكل هذا المحفل اجتمعت توا في برازيليا، وحققت نتائج مشجعة للغاية بالنسبة للصدقة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

إن البرازيل ترغب لنفسها ما ترغب فيه لكل دولة أخرى على الإطلاق. واننا لنعلم انه لا يمكن أن تتوفر السعادة والرخاء وسط التناحر والمحن. والبرازيل، التي لا تقرر بأي شكل من أشكال الهيمنة، تسعى، جنبا إلى جنب مع الأسرة الدولية، إلى الانطلاق بروح من الثقة صوب انشاء نظام عالمي جديد يستجيب للتطلعات إلى الديمقراطية والاستقرار ونزع السلاح واحترام سيادة الدول، وإلى نظام عالمي ملتزم بالتنمية.

خطاب السيد ويليام كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد ويليام كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أرحب، بالنيابة عن الجمعية العامة، برئيس الولايات المتحدة الأمريكية فخامة السيد ويليام كلينتون، وأن أدعوه إلى الجمعية.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمح لي يا سيادة الرئيس بادئ ذي بدء أن أهنيكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ان الشعب الأمريكي ليتطلع إلى العمل معكم للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين

المشتركة عناصر قوتها الخاصة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية.

وبطبيعة الحال إن الواجب الأول الذي يضطلع به كل عضو في الأمم المتحدة هو خدمة مواطنيه، ومن أجل أمنهم، ورفاهتهم ومصالحهم. وبوصفي رئيسا للولايات المتحدة، فإن واجبي الأول موجه إلى مواطني بلادي. وعندما تتعرض مصالح أمننا الوطني للتهديد، فإننا سنعمل مع الآخرين متى استطعنا ذلك، ولكننا سنعمل بمفردنا إذا كان لابد من ذلك. وسنستخدم الدبلوماسية إذا استطعنا، ولكن سنستخدم القوة إذا كان لابد منها.

وتقر الولايات المتحدة بأن علينا أيضا مسؤولية خاصة في إطار هذه المساعي المشتركة التي نقوم بها، وهي مسؤولية تأتي مع القوة الكبيرة، وهي أيضا تأتي مع تاريخنا الطويل للديمقراطية والحرية غير أننا نسعى للنهوض بمسؤوليتنا في مجال التعاون مع الدول الأخرى. ذلك أن العمل معا يزيد من أثر وشرعية كل عمل من أعمالنا، كما أن اقتسام الأعباء يقلل من وطأة العبء الذي ينوء به كل إنسان على حدة. ونحن لا نرغب في أن نقوم بدور رجل الشرطة في العالم، ولكننا سنفعل ما في وسعنا لمساعدة المجتمعات المدنية على الخلاص من غياهب القمع، ولدعم الديمقراطيات الهشة، وإضافة مزيد من الأسواق الحرة إلى العالم، وبطبيعة الحال، للحد من قوى التدمير التي تهددنا جميعا.

وفي كل ركن من أركان العالم، من جنوب افريقيا إلى آسيا، إلى وسط أوروبا وشرقها، إلى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، والآن إلى جزيرة صغيرة في منطقة البحر الكاريبي، يجاهد المواطنون العاديون من أجل بناء مستقبلهم. إن مناصرة قضاياهم هي الفرصة العظمى أمام جيلنا، وعلينا أن نفتنمها معا. إن الائتلاف من أجل الديمقراطية أمر مفيد لأمريكا. وإن النظم الديمقراطية، على أي حال، أكثر احتمالا لأن تكون ثابتة، وأقل احتمالا لشن الحروب؛ إنها تعزز المجتمعات المدنية وتستطيع أن تزود الشعوب بالفرص الاقتصادية والسياسية لبناء مستقبلها في أوطانها، لا أن تهرب عبر حدودها.

إن الجهود التي نبذلها للمساعدة في إقامة المزيد من النظم الديمقراطية ستجعلنا جميعا أكثر أمنا وأكثر رخاء وأكثر نجاحا أثناء محاولتنا جعل هذا العصر الذي يسوده التغيير الرهيب صديقا لنا وليس عدوا. وفي بلادي، كما في بلادكم جميعا، هناك أناس كثيرون

الدول ذات يوم في هذه القاعة نفسها. ولقد اختارت طريق الديمقراطية دول أكثر بكثير من ذي قبل. واختار المزيد منها الأسواق الحرة والعدالة الاقتصادية. واعتنق المزيد منها قيم التسامح والحرية والمجتمع المدني التي تتيح لنا أن نستفيد من حياتنا أقصى الاستفادة.

غير أنه في الوقت الذي فيه تسمو مثل الديمقراطية والأسواق الحرة، فمن المؤكد أنها لا تعبر عن جوانب القصة كافة. فزمننا يتصف أيضا بنماذج مروعة من الفوضى والقهر والطغيان. ولقد أثبت القرن العشرون أن قوى الحرية والديمقراطية تستطيع الصمود في مواجهة أخطار كبرى: ومهمتنا أن نعمل لتنتصر تلك القوى في القرن الحادي والعشرين.

إن الأخطار التي نواجهها أقل شدة وأوسع مدى من أخطار الحرب الباردة، ولكنها لا تزال مروعة، وهي: الصراعات العرقية التي تتسبب في طرد الملايين من ديارهم؛ والمستبدون المستعدون لقمع شعوبهم أو غزو جيرانهم؛ وانتشار أسلحة التدمير الشامل؛ والإرهابيون الذين يستخدمون أسلحتهم الفتاكة؛ والجماعات الإجرامية التي تباع هذه الأسلحة، أو المخدرات متسللة عبر مؤسسات النظم الديمقراطية الهشة؛ واقتصاد عالمي يقدم وعودا ضخمة، ولكن إحساسا عميقا بانعدام الأمن، وتناقص الفرص في أماكن كثيرة؛ والأمراض مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تهدد بإبادة الدول؛ والأخطار المشتركة الناجمة عن الانفجار السكاني والانكماش الاقتصادي، وهو ما دعى المجتمع العالمي للتعجيل بالوصول إلى توافق ملحوظ في الآراء في مؤتمر القاهرة؛ والتهديدات العالمية والمحلية البيئية التي تتطلب أن تصبح التنمية المستدامة جزءا من حياة الشعوب في شتى ربوع العالم، وأخيرا، وفي داخل كثير من دولنا، ارتفاع معدلات إساءة استعمال المخدرات والجريمة والانهيار الأسري بكل ما تترتب عليها من عواقب وخيمة. تلك هي الأخطار التي نواجهها اليوم.

ويجب علينا أن نتصدى لهذه التهديدات الموجهة إلى مستقبلنا. ومن دواعي السعادة أن نهاية الحرب الباردة تتيح لنا الفرصة للتصدى لها مجتمعة. وفي إطار الجهود التي تبذلها. إن مختلف الدول قد تختلف انشطتها باختلاف الحالات والطرق ولكن أهدافها يجب أن تتمشى مع مبادئ الحرية، وتنسق ممارساتها مع أحكام القانون الدولي، وستضم كل دولة إلى مهمتنا

إن نمو التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ينبغي كذلك أن يمنحنا جميعاً دواعي الثقة. فهذه شراكة تضرب بجذورها في الديمقراطية، شراكة تعمل، شراكة لا تنهض على الاتفاق الكامل، ولكن على الاحترام الحقيقي المتبادل. فبعد هذه السنوات الطويلة من الرعب النووي، تتخذ دولتنا خطوات مؤثرة لتخفيف حدة التوتر في أنحاء العالم كافة. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، لا تحتل قوات أجنبية دول وسط وشرق أوروبا. ودول البلطيق حرة. ولم تعد الصواريخ الروسية والأمريكية موجهة إلى شعبي الدولتين. ووافقت ثلاث من الدول الأربع النووية الأعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق على إزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها. ونحن نعكف على صياغة اتفاقات لوقف إنتاج المواد القابلة للانشطار اللازمة لصنع المتفجرات النووية، ولجعل تفكيك الرؤوس الحربية النووية أمراً واضحاً ولا يمكن الرجوع فيه؛ وكذلك لتقليص حجم أسلحتنا النووية ووسائل نقلها. وتقر الولايات المتحدة وروسيا كذلك بأن علينا أن نتعاون للتحكم بالخطر الناشئ للإرهابيين الذين يتاجرون في المواد النووية. وحتى يتسنى تأمين مصادر المواد النووية اتفقنا مع روسيا على وقف إنتاج البلوتونيوم بحلول عام ٢٠٠٠؛ وإقامة مرفق لتخزين المواد القابلة للانشطار وشراء أكبر قدر ممكن من مخزون الوقود الصالح لصناعة الأسلحة؛ ومكافحة المجرمين الذين يحاولون تهريب المواد اللازمة لصنع المتفجرات النووية. وتعمل دولتنا مع ألمانيا لزيادة التعاون فيما بينها والانخراط في أعمال التدريب المشترك لمكافحة الإرهاب. وسنفتتح، بعد فترة وجيزة، وتحت قيادة مكتب التحقيق الفيدرالي، أكاديمية للتدريب على انفاذ القوانين، في أوروبا، حيث يتعلم رجال الشرطة بشكل أكثر فعالية طرق مكافحة الاتجار في مكونات الأسلحة النووية، فضلاً عن تجارة المخدرات، والجريمة المنظمة وغسل الأموال. وستؤيد الولايات المتحدة أيضاً خطة واسعة لعدم الانتشار: اتفاقية عالمية لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وبذل جهود لكبح طموحات كوريا الشمالية النووية؛ وإجراءات واضحة لتفكيك الرؤوس النووية؛ وعملاً لحظر التجارب وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واليوم، أقترح خطوة أولى صوب الإزالة النهائية لتهديد غير مرئي ولكنه قاتل، ألا وهو الألغام الأرضية التي يبلغ عددها ٨٥ مليون لغم مضاد للأفراد في العالم، أي بمعدل لغم لكل ٥٠ شخصاً على

يرفضون لأسباب مفهومة القيام بهذه الجهود، إما لأن المسافات غالباً ما تكون شاسعة، أو لاختلاف الثقافات. وتوجد أسباب وجيهة للحذر الذي يشعر به الناس. وفي أغلب الأحيان، تكون فرص النجاح أو تكاليفه غير واضحة. وبطبيعة الحال، يوجد دائماً في كل مسعى مشترك احتمال للفشل وهو غالباً ما ينطوي على المخاطرة بفقدان الحياة.

ومع هذا يرغب شعبنا بصدق - على نحو ما رأيناه في الاستجابة العالمية الملحوظة للأزمة الرهيبة في رواندا - في مساعدة جيرانه في مختلف أنحاء العالم، والاضطلاع ببعض الجهود في إطار قضيتنا المشتركة. وقد رأينا أن التقدم يمكن إحرازه كذلك. وتتمثل المشكلة في تقرير الوقت الذي يجب أن نستجيب فيه وكيفية التغلب على ترددنا. ولن يكون هذا سهلاً على الإطلاق. وليست هناك صيغ بسيطة. وجميعنا سنجعل هذه القرارات قائمة جزئياً على أساس بعد المشكلة عن شواطئنا، أو مصالح أمتنا، والفرق الذي نظن أننا قادرون على إحداثه، أو التكاليف المطلوبة، أو التهديد الموجه إلى مواطنينا من خلال هذه المحاولة.

وستبقى المسائل الصعبة كما هي، ولن يمكن محوها بمجرد استعمال صيغ بسيطة. بيد أنه ينبغي أن نشق بأن هذه الجهود يمكن أن تنجح، سواء كانت جهوداً لإبقاء الناس على قيد الحياة في مواجهة مأساة رهيبة، كما هو الحال في رواندا، أو جهودنا نحن من أجل تجنب وقوع المآسي، كما هو الحال في القرن الأفريقي، أو جهودنا لدعم العمليات التي تغير بالفعل وجهه المستقبل لملايين البشر. والتاريخ معنا. وينبغي أن نكون واثقين من ذلك. انظروا إلى زحف الحرية الذي شاهدناه في السنة الماضية وحدها. من كان يجرؤ على التنبؤ، منذ عقد مضى، بالتغييرات المذهلة في جنوب إفريقيا، والشرق الأوسط وإيرلندا؟ الانتصار المذهل للديمقراطية وحكم الأغلبية وتحقيق أهداف حياة نيلسون مانديلا؛ والجهود الشجاعة لإسرائيل وجيرانها العرب من أجل بناء جسور السلام بين شعوبهم؛ والمساعي الجادة لشعب إيرلندا الشمالية وبريطانيا العظمى وإيرلندا، لوضع نهاية لقرون من الانقسام وعقود من الإرهاب؟ وفي كل حالة، يعزى الفضل إلى قادة تلك الدول وإلى شعوبهم الشجاعة. بيد أنه في كل حالة منها، نالست الولايات المتحدة وغيرها من الدول شرف المساعدة في هذه القضايا.

الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ وقمة الأمريكتين في نهاية هذه السنة.

وهنا في الأمم المتحدة ينبغي أن تطور خطة ملموسة لمواجهة تحديات السنوات الخمسين المقبلة ونحن نحتفل بالسنوات الخمسين الماضية. وأعتقد أننا ينبغي ألا نعلن الذكرى السنوية الخمسين في السنة المقبلة سنة للاحتفال فحسب، ولكن سنة للتجديد أيضا. وإننا ندعو الأمين العام إلى تعيين فريق عامل حتى تتوفر لدينا عندما نجتمع في السنة المقبلة خطة ملموسة للعمل لإعادة تنشيط التزامات الأمم المتحدة بمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تنتظرنا، التزامات ينبغي أن تتوفر لدينا الرغبة جمعيا في القيام بها.

وينبغي أن تتضمن أهدافنا وجود قوات تابعة للأمم المتحدة لصون السلم تكون مستعدة وذات كفاءة وقدرة. ويسعدني أن أقول إنني كما تعهدت في السنة الماضية وبفضل تأييد من كونغرس الولايات المتحدة، متاح اليوم ١,٢ بليون دولار من الولايات المتحدة لهذا الحساب الهام.

ويجب أن نتعهد أيضا بأن نبقي إصلاح الأمم المتحدة متحركا إلى الأمام حتى نضلع الكثير بالقليل، ويجب أن نحسن قدرتنا على الاستجابة للاحتياجات العاجلة. واسمحوا لي بأن أقول انه قد آن الأوان لأن ينظر أعضاء الجمعية بجدية في اقتراح الرئيس منعم بإنشاء قدرة مدنية ذات الرد السريع على الأزمات الإنسانية.

واسمحوا لنا بالأنا نفقد رؤية الدور الخاص الذي يمكن أن تلعبه التنمية والديمقراطية في منع الصراعات في حالة استتباب السلم. لم تكن الأمم المتحدة في يوم من الأيام في موقف أفضل مما هي فيه الآن لتحقيق الأهداف الديمقراطية لمؤسسينا. وإن نهاية الحرب الباردة قد حررتنا من عقود من الفرقة التي كانت تسبب الشلل. ونحن جميعا نعترف أن التعاون المتعدد الأطراف ليس ضروريا فحسب لمواجهة التهديدات الجديدة التي نواجهها ولكن من الممكن أن ينجح أيضا. إن الجهود التي بذلناها معا في هايتي مثال ممتاز. وبمقتضى مشاركة قوات الأمم المتحدة والقوات الأمريكية، التي ينضم إليها الآن أفراد من ائتلاف دولي ينمو باستمرار يتكون مما يزيد على عشرين أمة، متاح لشعب هايتي الفرصة في الحرية. والدبلوماسية الخلاقة، وتأثير القوة الاقتصادية والتهديد الحقيقي بالقوة العسكرية - كلها قد أسهمت في إيجاد لحظة الفرصة

وجه الأرض. وإنني أطلب من جميع الأمم المعنية الانضمام إلينا وإلى إبرام اتفاق لخفض عدد هذه الألغام وإلتاحتها. إن تخليص العالم من تلك الأسلحة المخبأة في معظم الأحيان سيساعد على إنقاذ حياة عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في السنوات المقبلة.

ويوفر لنا تقدمنا في السنة الماضية الثقة بأننا في سنوات ما بعد الحرب الباردة نستطيع بناء وتكييف مؤسسات عالمية ستساعد على توفير الأمن وزيادة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ومنذ أن تكلمت هنا في السنة الماضية انضمت ٢٢ أمة إلى المشاركة من أجل السلام لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي. وأجريت المناورات المشتركة الأولى، للمساعدة على إعطاء أوروبا الفرصة لأن تصبح قارة أكثر توحيدا تعيش فيها الأمم الديمقراطية داخل حدود آمنة. وفي آسيا، ستؤدي محادثات الأمن والتعاون الاقتصادي إلى مزيد من الاستقرار. وبخفض مخاوف الأمم بشأن حدودها وبالسماح لها بانفاق أموال أقل على وسائل الدفاع العسكرية يمكن أن يقدم ائتلافنا من أجل الديمقراطية إلى الأمم التي هي في مرحلة الانتقال فرصة أفضل لتوفير حريات وفرص جديدة لشعوبها. لقد آن الأوان لأن نفكر من جديد في هياكل هذا الاقتصاد العالمي أيضا، مزيلين الحواجز التي تفصل الأمم بدلا من الاختفاء وراءها.

وقد التزمنا في اجتماع مجموعة ال ٧ في نابولي هذه السنة بمهمة التجديد هذه، بإعادة دراسة المؤسسات الاقتصادية التي خدمتنا على نحو طيب في الماضي. إن الولايات المتحدة، لصالح الرخاء المشترك، تعمل بنشاط لتعزيز الأسواق المفتوحة. وإن اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، رغم أنه لا يزال يحبو، زاد زيادة كبيرة التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وحقق في الولايات المتحدة وحدها ما يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة. إنه يقدم نموذجا للأمم في جميع أنحاء الأمريكتين نأمل في أن تبني عليه. وسأرسل هذا الأسبوع تشريعا إلى الكونغرس لتنفيذ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات")، وهو أكبر اتفاق تجاري في التاريخ كله. إن مجموعة "غات" - وما تخلصها، منظمة التجارة العالمية - تبشر بالنسبة لنا جميعا بزيادة في الصادرات، ومرتبآت أعلى ومستويات معيشة محسنة. وفي الشهور والسنوات المقبلة سنعمل بنفس القوة لتوسيع مدى الأسواق المفتوحة، بدءا بمجلس التعاون

جهودنا للوساطة، مما ساعد على إنهاء الحرب بين الحكومة البوسنية والكروات البوسنيين وحقق اتحاداً بين هاتين المجموعتين. إلى هذا الحد تحسنت الحالة في البوسنة، ولكن في الأسابيع الأخيرة تدهورت الحالة حول سراييفو على نحو ملموس، وتواجه سراييفو مرة أخرى احتمال الخنق. إن إظهار الأمم المتحدة لعزم جديد لتنفيذ قراراتها لازم الآن لإنقاذ سراييفو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي مستعدة للعمل.

إن الحالة في البوسنة تذكرنا أخرى بأعظم سخرية في هذا القرن الذي نودعه. إن هذا القرن المليء بالأمل والفرصة والإنجاز، قد كان أيضاً عصراً من اليأس والدمار العميقين. ولا يمكننا إلا أن نتذكر الملايين الذين قدموا أرواحهم خلال حربين عالميتين ونصف القرن الذي اتسم بالكفاح الذي خاضه الرجال والنساء في الشرق والغرب الذين انتصروا في نهاية المطاف باسم الحرية.

ولكن يجب أن نفكر أيضاً في أطفالنا والعالم الذي سنتركه لهم في القرن الحادي والعشرين. لقد أعطانا التاريخ فرصة نادرة تماماً - الفرصة للبناء على أعظم ميراث لهذا القرن دون أن نعيش من جديد لحظاته الأثمة. وقد بينا أننا نستطيع أن نواصل سعي الإنسانية القديم إلى الحرية لبناء عالم لا تعرف فيه الديمقراطية الحدود ولكن تعرف فيه الأمم أن حدودها آمنة دائماً، عالم يعطي للشعب كله الفرصة في تحقيق إمكاناته وتحقيق أحلامه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به توا. اصطحب السيد وليام كلنتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

اصطحب السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

هذه. وإن النظام المدني الأساسي سيعاد، وسيكبح جماح انتهاكات حقوق الإنسان وستعود أول موجة من اللاجئين خلال ساعات، في هذا اليوم، وسيتنحى القادة العسكريون. وستعاد الحكومة الديمقراطية. وسيعود الرئيس أريستيد. وستحيل البعثة المتعددة الجنسيات مسؤولياتها إلى بعثة الأمم المتحدة، التي ستظل في هايتي طوال عام ١٩٩٥، حتى ينتخب رئيس جديد. وخلال هذه الفترة ستوفر الجهود الإنمائية عبر الوطنية أكثر من بليون دولار للبدء في مساعدة شعب هايتي على إعادة بناء بلده. وبروح من الوفاق وإعادة التعمير، دعا الرئيس أريستيد بالأمس إلى التخفيف الفوري للجزاءات حتى يمكن البدء في العمل لإعادة البناء فوراً. وبالتالي، أعتزم أن أعمل بسرعة في إطار قرار مجلس الأمن ٩١٧ (١٩٩٤) و ٩٤٠ (١٩٩٤) لتمكيننا من استعادة الرعاية الصحية، والمياه والخدمات الكهربائية، ومواد البناء للجهود الإنسانية وللاتصالات، والمواد الزراعية والتعليمية.

واليوم أعلن أيضاً أن الولايات المتحدة ستعلق جميع الجزاءات من جانب واحد ضد هايتي ماعدا الجزاءات التي تؤثر على الزعماء العسكريين ومؤيديهم المباشرين. وسيتضمن هذا الرحلات الجوية المقررة على نحو منتظم عندما يصبح المطار مفتوحاً والإجراءات المالية وقيود السفر. وأحث جميع الأمم الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

في هايتي، أظهرت الولايات المتحدة أنها ستقود قوة متعددة الجنسيات عندما تكون مصالحنا واضحة، وعندما تكون القضية صحيحة، وعندما يمكن تحقيق المهمة وتقف أمم العالم معنا. ولكن شعب هايتي ينبغي أن تكون له القوة والصبر على السير على طريق الحرية. وعليه أن يفعل هذا من أجل نفسه. إن كل أمة ديمقراطية جديدة ضعيفة. ولكننا سنشهد اليوم الذي يحقق فيه شعب هايتي طموحاته إلى الحرية وعندما يحقق التقدم الاقتصادي الحقيقي مرة أخرى.

إن أعمال الأمم المتحدة في البوسنة، شأنها شأن الأعمال في هايتي، تبين أن التقدم يمكن إحرازه عندما يساند أي ائتلاف الدبلوماسية بالقوة العسكرية. ولأول مرة في التاريخ، اتخذ حلف شمال الأطلسي، منذ اجتماعنا في السنة الماضية، إجراءات عسكرية تتجاوز أراضي أعضائه. وقد ساعد تهديد القوة الجوية للحلف على إقامة منطقة العزل حول سراييفو وإنهاء هجوم الصرب البوسنيين في الربيع على غورادزة. وإن إنذار حلف شمال الأطلسي في شباط/فبراير قد دعم

أخرى يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بها بالسلم والأمن والتنمية، على النحو الوارد في ميثاق تأسيسها. والآن، في نهاية حرب أخرى، وهي الحرب الباردة، حان الوقت لأن نسلم بمضمون جديد في أهداف منظمنا العالمية وشروط جديدة لتوفير استجابات متأصلة ودائمة للمطامح إلى العدالة والرفاه فهي المطامح التي تتشاطرها الإنسانية جمعاء.

ما هي أنواع السلم والتنمية والتضامن اللازمة في نهاية هذا القرن؟ اليوم، نلمس على نحو متزايد تدويل الاقتصاد، ويتجلى التعدد الثقافي للأمم في زيادة التوترات في العلاقات بين المجموعات والبلدان والمناطق. ولهذا، إن المعضلات الرئيسية لعصرنا تنبع من التعقيدات العميقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي وفي الفرص المفتوحة لكل الشعوب لبلوغ مستويات معيشية لائقة. وبالتالي، من الضروري إيجاد وتطبيق حلول جديدة للمشاكل الناشئة عن نهاية المواجهة بين القطبين وعن السباقات الاقتصادية الجديدة بين المناطق القوية، مما كان لآثارها أحيانا وقع أكبر على الأمم البعيدة عن مراكز التمويل والتجارة هذه. واليوم لا تكمن الإجابات في الأسلحة، وإنما في الإرادة على بناء توافق الآراء؛ ولا في التدخل، وإنما في القدرة على تنسيق السياسات الإنمائية في إطار المنافسة النزيفة التي تحكمها معايير يعترف بها جميع المشاركين.

وفي بناء أمل جديد، يتعين علينا دون أي شك أن نتأثر في جهودنا على إزالة التهديد النووي والأخطار التي تمثلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وسباق التسلح. وقد ساهمت المكسيك دوما في تقليل هذه الأخطار. وبلادي مسرورة بقيام الأرجنتين والبرازيل وشيلي بالانضمام مؤخرا إلى معاهدة ثلاثيولكو، وإعلان كوبا عن انضمامها المقبل، مما يحقق مثل أمريكا اللاتينية في العيش بمنطقة خالية من الأسلحة النووية. واليوم، ينبغي لنا أن نواصل المفاوضات وأن نبدأ في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، الموقعة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، والتي لم تصادق عليها حتى الآن إلا ١٤ دولة.

ولكن هذا لا يكفي. ففي المجال السياسي نواجه التحدي المتمثل في حفظ السلم مع إدامة احترام سيادة الدول وتنوعها الثقافي وتعددتها السياسي، وهي تنأى بنفسها عن أن ترضخ للتدخل أو تجبر على الانساق، وتطالب بمواقعها الخاصة بها، داخل بلداننا وداخل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المكسيكية المتحدة، الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساليناس دي غورتاري (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أحضر بداية هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. الآن مع انحسار تهديد الحرب الشاملة وتكاثر الصراعات المحلية، تزداد مشقة الجهود الدؤوبة التي يبذلها بطرس بطرس غالي باسم السلم وتستأهل منا أعظم التقدير.

أود أن أعرب عن التهاني أيضا لوزير خارجية كوت ديفوار، أمارا إيسي، الذي يترأس هذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

خلال نصف القرن الأول من عمر الأمم المتحدة، عززت الأمم المتحدة مفاوضات دبلوماسية باللغة الأهمية ومنعت المنازعات بين الدول، ورعت تسوية الخلافات الإقليمية ومنعت نشوب صراعات عالمية. كما أنها واجهت قيودا صعبة - وكانت قريبة من الشلل في بعض الأحيان - في بلوغ غاياتها. وبينت منجزاتها وقيودها على حد سواء هيكل القوة العالمية السائد منذ عام ١٩٤٥، فضلا عن جهود أعضائها: البلدان المتساوية وذات السيادة والمتنوعة في معتقداتها وتعبيراتها الثقافية وخصائصها الجغرافية ومستويات تنميتها.

إن الأمم المتحدة وليدة عصرها، الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وقد ولدت للقيام بمهمة العمل من أجل سلم العالم وأمنه ومن أجل التنمية. وفي ذلك الوقت، كان السلم يعني تجنب الاشتعال النووي الذي كان سباق التسلح ذو القطبين يجرنا نحوه منذ الخمسينات. وكان الأمن العالمي عندها يعني تجنب تصاعد الصراعات المحيطية التي كان يمكن للدول النووية أن تنجرف فيها. وفي ذلك الوقت أيضا، اعتمدت تنمية العالم على التمويل من أجل الإنعاش، ومن ثم على إعادة تدوير الموارد من جانب الدول المنتصرة التي كانت مصدرة صافية لرأس المال في شكل "معونة دولية"، في أغلب الأحيان. ذلك السلم، وذلك الأمن وذلك المفهوم للتنمية قد رحلت عنا الآن.

واليوم، دون توازن القوى ذي القطبين وفي مواجهة التنافس المالي الحاد والصراعات الإثنية والدينية الإقليمية في السنوات الأخيرة، نسلم بأن هناك طرقا

بالآخر ويحترمه، دون شرط وبلا استثناء. وبهذا الاستعداد، الذي سيعود بالفائدة على الجميع لأنه يلزمنا جميعاً، يمكننا أن نضطلع بإصلاحات شاملة للمنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة. وإن الاعتراف بالتعددية، واحترام السيادة، والتوصل إلى اتفاقات توافقية هي أيضاً أسس يمكن للأمم المتحدة أن تبني عليها أشكالاً جديدة من التعاون والمساعدة التقنية ترمي إلى توطيد الديمقراطية وتحقيق الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

والديمقراطية، بوصفها شكلاً من أشكال التنظيم السياسي للشعوب، هي بالتأكيد أفضل طريقة لتسهيل التنمية في ظل العدالة؛ كما أنها النظام الذي يكفل على خير وجه احترام حقوق الإنسان. ويقتضي التنفيذ الفعال للحقوق المدنية والسياسية، التي تعترف بها الغالبية العظمى من أعضاء منظمنا، تهيئة الأحوال الاقتصادية التي يستطيع فيها جميع الأفراد تنمية إمكانياتهم. فالجوع والبطالة والاتجار بالمخدرات واستنفاد الموارد الطبيعية، والهجمات القسرية، والأشكال الجديدة من الحماية التجارية تعطل التنمية والإعمال التامة لحقوق الإنسان، وتعيق المشاركة الديمقراطية للأفراد في تقرير مصائرهم. ولهذا، إن العمل المنسق من جانب الدول لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة التي يعاني منها عصرنا يمكن أن يساعد على توسيع المشاركة السياسية وكفالة تهيئة أحوال أفضل لتحسين الرفاهية وتوفير الحماية لحقوق الإنسان.

إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حتى الآن في هذا الميدان - مثل إنشاء منصب المفاوض السامي لحقوق الإنسان - جديدة بالتنبؤ ولكنها ليست كافية. وتنطوي إعادة النظر في مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية أيضاً على إعادة النظر في مسألة التنمية على أساس إمكانية الوصول المنصف إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيات الجديدة. وليس من قبيل المصادفة أن الاستقرار الديمقراطي ينتعش حيثما وجد الاستقرار والنمو الاقتصادي؛ وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن انتهاكات حقوق الإنسان تزداد حيثما يكون السكان فريسة للفقر والأمية والمرض. ويقتضي إحراز التقدم في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بذل جهود جديدة لإزالة التباينات بين الأفراد والمجموعات والشعوب والأمم.

وفي المجال الاقتصادي، نواجه التحديات والفرص التي يطرحها الاعتماد المتبادل والعالمية. ويجب علينا الآن إحراز التقدم في إيجاد التوافق بين السياسات

الأمم المتحدة على السواء. وإذ تواجه تجربة مريرة في تشياباس، في جنوب بلادي، حولت المكسيك التحدي المسلح الذي واجهناه في ١ كانون الثاني/يناير إلى حوار سياسي بعد ١٠ أيام؛ وأصغت بانتباه إلى أصوات أشد الناس حاجة والتزمت بإيجاد طريقة سياسية لحل مشاكلهم عن طريق الحوار وفي جو من الحرية، بدلاً من محاولة قمع الانتفاضة، كما كان معتاداً في جميع أنحاء العالم خلال فترة الحرب الباردة. هذه هي روح الحوار السياسي والسلم مع الكرامة، مما يقتضيها العهد الجديد؛ هذا هو السبيل لبناء أمل جديد.

وشهد العالم يقينا عدداً كبيراً من المنجزات في الآونة الأخيرة. والمكسيك ترحب بالتقدم المحرز في المفاوضات المؤدية إلى إقامة سلم دائم في مختلف بقاع العالم، ولا سيما الشرق الأوسط. وتود المكسيك أيضاً أن تعرب، مرة أخرى، عن ارتياحها لإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإقامة حكومة ديمقراطية في ذلك البلد.

وستواصل المكسيك تأييدها المتحمس والثابت لعمليات السلم في أمريكا الوسطى، وتهنئ الأطراف المعنية التي تحرز التقدم على سبيل الحوار والتفاوض. والمكسيك بوصفها عضوة في مجموعة البلدان الصديقة للأمين العام، شاركت في الجهود لترتيب محادثات مباشرة ولوضع حد للصراعات بين البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية. وهذا على وجه التحديد هو السبيل الذي يمكن اتباعه، عن طريق الحوار المستأنف بشأن الهجرة غير القانونية، لإنهاء الخلافات القائمة منذ أمد طويل في نصف الكرة بين الولايات المتحدة وكوبا، في إطار الاحترام التام للسيادة والحق في تقرير المصير للشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بالأزمة في هايتي، تؤكد المكسيك من جديد التزامها بإعادة إرساء النظام الدستوري والديمقراطي. كما أنها تكرر ذكر الحاجة إلى تفضيل الوسائل السلمية والدبلوماسية على جميع الوسائل الأخرى، فضلاً عن تعزيز أشكال محددة من التعاون لضمان مستويات معيشية أفضل للشعب الهايتي، ودون ذلك ستكون المؤسسات الديمقراطية ضعيفة وقصيرة الأجل.

ولم يعد استخدام القوة والتهديد باستخدامها، عندما لا يكون السلم معرضاً للخطر، الوسيلة السلمية لتحقيق الغايات التي تنشدها الأمم ذات السيادة. وما يلزم بدلاً من ذلك هو التبادل الاقتصادي والحوار السياسي ووجود استعداد مشترك ليعترف كل منا

حتى تكون مناطق التجارة الحرة دافعا بدل أن تكون عقبة أمام التجارة العالمية. بإحراز التقدم في الاتفاقات والمعاهدات التجارية، من الضروري التسليم بأوجه الاختلاف بين الدول وتجنب رهن التجارة بمسائل مثل مسائل العمل والبيئة، التي، وإن كانت جوانب مشروعة للتجارة، يمكن أن تستخدم على نحو مصطنع في إخفاء أشكال جديدة من الحماية. وتتضمن هذه التدابير المهام الأساسية لجدول أعمالنا الاقتصادي حتى نهاية هذا القرن.

وفي مجال العدالة الاجتماعية - وهي عنصر أساسي في السلم - ثمة دين اجتماعي في العالم طويل الأجل ما زال يتعين دفعه. فإن لم ندفعه، فإن من الخيالي أن نفكر في إحراز التقدم في مجال الديمقراطية أو في أي سلم وأمن دائمين وعلى نطاق واسع. ولتسوية هذا الدين، يجب على الأمم المتحدة أن تمنح أولوية واضحة للتنمية والتعاون في إطار العمل المتعدد الأطراف، بدلا من إيلاء الأولوية للأعمال التي تدعمها الأسلحة لصيانة الأمن. والفرصة سانحة أمامنا لإعادة تنظيم أولوياتنا ونحن نعالج في هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة موضوع خطة جديدة للتنمية، وبهذا نسير قدما نحو السلم الدائم الذي يقوم على أساس التنمية الشاملة والمتوازنة في أنحاء العالم.

إن تحقيق التنمية على أكمل وجه يفترض مسبقا كذلك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن الهش للنظم البيئية التي غالبا ما تتعرض للاستغلال المفرط، مما يؤدي إلى إفقار الذين يعيشون في ظل هذه النظم. وهنا، ما زال الجدول الذي وضعته الأمم المتحدة في مؤتمر القمة التاريخي المعقود في ريو دي جانيرو مجرد طموح أكثر من حقيقة. ومن الضروري الانتقال من الكلمات إلى الأفعال. وفي مؤتمر القمة في العام القادم بشأن التنمية الاجتماعية ستتاح فرصة جديدة للاستجابة لهذه الصلة بين البيئة والتنمية، وهي صلة أساسها العدالة.

وقصارى القول، نحتاج إلى تغيير ثقافي كبير يقوم على حقيقة بسيطة: وهي أن التعددية السياسية داخل البلدان وبين الأمم ليست افتراضا؛ إنها واقع يحدد كل المجموعات البشرية ويميزها. ومن ثم، تؤكد المكسيك على معارضتها للافتراضات الخادعة بأن السيادة مفهوم آخذ بالتلاشي. إن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد، وهو حقيقة لا يمكن إنكارها في أيامنا، يجب أن يتسق مع وجود أمم متباينة وذات سيادة لا يمكن إنكار

المالية والتكنولوجية والإنتاجية داخل الاقتصاد العالمي بغية تحقيق النمو المعمم. ونحن ندرك جيدا أن تنمية الدول الأكثر تصنيعا قد يتضح أنها غير كافية دون النمو المستدام في البلدان النامية. وفي السنوات القادمة إن أهم نمو لأسواق منتجات البلدان الصناعية سيحدث في البلدان النامية. ونعرف أيضا أن المعونة قد يتضح أنها غير فعالة وغير كافية، عندما تكون الحاجة الأساسية هي التحرك نحو تهيئة تكافؤ الفرص في العالم أجمع عن طريق فتح الأسواق في وجه منتجات البلدان النامية.

وفي السنوات القليلة الماضية شهد العالم تحولا نحو تحرير التجارة لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. وأن هذا التحرك نحو إضفاء الطابع العالمي الحقيقي، وهو التحرك الذي يشارك فيه عدد كبير من البلدان النامية للمرة الأولى، دليل على تجديد ثقة الدول بقدرتها على التنافس وتحقيق الاندماج في الأسواق العالمية. وهذا التحرر الجديد هو أيضا سبب يدعونا للشعور بالتفاؤل بأن التجارة الأكثر حرية ستسهم في القضاء على الفقر. وزيادة التجارة ستعني المزيد من فرص العمل والوظائف الأفضل.

ومع ذلك، ما زالت عقبات قائمة يجب التغلب عليها: ويجب أن نكون على يقظة من الاتجاهات الحماية الجديدة، ويجب أن نسلم بأن الموارد المالية الجديدة ما زالت غير كافية لسد احتياجات البلدان النامية وأن العديد من هذه البلدان ما زال يعاني من معدلات تبادل تجاري غير مؤاتية بالإضافة إلى تزعزع أسعار الفائدة. إن التحدي الذي نواجهه يتمثل في إزالة الأحوال التي تعيق التدفق الحر للسلع والخدمات، والتي تحدد من إيجاد فرص العمالة وتؤدي إلى زيادة الهجرة، والتي تفاقم من المواقف المعادية للأجانب وتقف في طريق الانتعاش العالمي.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز اليوم فتح أبواب الأسواق أمام المنافسة، ولا وسيلة أكثر عونا على بلوغ هذا الهدف من بدء إطلاق عمل منظمة التجارة العالمية، التي ستكمل مؤسسات بريتون وودز، ومن الأساسي لنا أن نكفل أولا التصديق على نتائج جولة أوروغواي من جانب البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن، وبعد ذلك كفالة العمل الفعال لنظام التجارة العالمية الجديد.

واليوم، من الأساسي أن نديم وأن نوسع مناطق التجارة الحرة الواسعة، وأن نقيم أشكالا جديدة من التنسيق والتعاون في النظام الجديد للتجارة العالمي

الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإنشاء اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وما شابهه من الاتفاقات داخل أمريكا اللاتينية، وعضويتنا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يجري تطوير أشكال جديدة من الاتفاق والتعاون الدوليين.

لقد برهنت الانتخابات الاتحادية في المكسيك مؤخراً على أنها تجربة ديمقراطية مثرية شارك فيها ما يزيد على ٣٦ مليون مواطن أي أكثر من ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين. وكانت الانتخابات التي رصدها الأحزاب السياسية والمراقبون الوطنيون والزائرون الدوليون في تاريخنا رصدًا أوثق. والشعب المكسيكي قد أثر الشرعية والسلم. وأود هنا أن أعرب عن امتناننا للمساعدة التقنية التي وفرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، بطلب من الحكومة المكسيكية، في تدريب وارشاد أفرقة من مراقبي الانتخابات المكسيكيين.

إن السعي اليوم إلى تحقيق السلم والأمن والتنمية باعتبارها أهدافاً منفردة ليس أمراً ممكناً، سواء في النظام الدولي أو على الصعيد الوطني. والتوازن العالمي الجديد يستدعي عقلية جديدة وأولويات جديدة، أي إعادة تنظيم الحقائق الدولية وفقاً لقوانين متفق عليها تقوم على أساس احترام سيادة كل دولة والاعتراف بتعددية الشعوب. والرؤية الجديدة تحول أوجه الاختلاف إلى فرص، والآراء المتعارضة إلى حوار وتعاون، والمطالب بالعدالة إلى التزام التضامن بين الشعوب.

إن عصرنا يقتضي جعل التنمية ذات أولوية من أجل السلم والأمن العالميين عن طريق التشجيع على إتباع سياسات عالمية تتناول تنسيق التمويل والتجارة الحرة وذلك بوجود قوانين واضحة ومنصفة؛ وعن طريق الاعتراف بالطبيعة بوصفها حليفاً في تنمية كل أمة، والمسؤولية التي تشاطرها جميع الأمم على قدم المساواة في الحفاظ على التوازنات العالمية؛ وعن طريق وزع شبكات المعلومات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب على نحو فعال، وهما الأمران اللذان يتهددان أمن الجميع. إن عصرنا يستلزم بصورة أساسية توحيد جميع الجهود التي نبذلها، في الديمقراطية والحرية، بغية التقليل من الفقر في العالم. وبخلاف ذلك يتعذر وجود إمكانية لتحقيق السلم والأمن الدائم.

إن هذه الحاجات الملحة الجديدة لا تعرب عن الاحتياجات الهائلة فحسب، بل تعرب أيضاً عن التطلع

مركزها وارادتها في الوجود، فكيف بإنتهاكها، دون تعريض السلم للخطر الشديد.

وفقط على أساس الاعتراف بالتعددية واحترامها يكون بوسعنا أن نضع آليات عالمية جديدة وأفضل لتنسيق المسائل الاقتصادية بغية تحقيق توزيع أفضل لرأس المال والتكنولوجيا وأشكال مشتركة للنتاج. وفقط على أساس احترام سيادة كل دولة وحق جميع الشعوب في تقرير المصير سيكون بوسعنا تحقيق توافق سياسي في الآراء أوسع وأكثر دواماً. وفقط على أساس هذا الوعي وتجدد التضامن سيكون بوسعنا إدامة الأعمال الرامية إلى تحقيق العدالة الفعالة في المسائل الاجتماعية.

وباتباع هذا النهج إزاء المستقبل، سيكون بوسعنا أن نعالج الاختلالات الحالية من خلال الاضطلاع بمسؤولية متشاطرة من أجل التعايش السلمي العادل والمتحضر. وبايجاز، أن المسألة هي مسألة اعتماد التعددية والاعتراف بها كتعبير عن الحرية والعدالة بوصفها الشرط الأساسي المسبق للأمن في مجال التعايش السلمي بين الأمم.

وفي المكسيك، يطلق على هذا النهج الليبرالية الاجتماعية. وقام بدور المرشد للتغيرات التي قمنا بها للاستجابة على نحو سليم للتحديات التي تواجه عصرنا. إن الليبرالية الاجتماعية، وهي نتاج تاريخنا وتطلعنا العالمي المشترك للعدالة، دفعتنا إلى الاضطلاع بإصلاحات ديمقراطية بعيدة المدى، وإجراء تغييرات في هيكلنا الاقتصادية، وشن هجوم مباشر على الفقر، وإقامة صلة جديدة بين المكسيك والعالم. ونحن نضع أسس دولة تم إصلاحها لا تعتمد على حجمها، ولكن على فعاليتها في أن تولد، بحرية، أحوالاً تتسم بالمزيد من العدالة.

وفي عام ١٩٩٠، تكلمت أمام هذه الجمعية بشأن أهداف التغيير في المكسيك. واليوم، وصلنا إلى نتائج تعزز آمالنا وتقدم لنا فهماً أفضل للتحديات العالمية. فمن الليبرالية الاجتماعية تنبع المهمة الصعبة ولكنها سارة، مهمة بناء أشكال جديدة من التوافق السياسي في الآراء لإحراز تقدم في مجال الديمقراطية؛ ومنها تنطلق الجهود الضخمة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية لدينا وتحسين تنافسية بلدنا؛ ومنها أيضاً ينبع تعزيز برنامجنا التضامني لإفادة الذين يمتلكون الأقل؛ ومنها تنبع جهودنا لجعل الحماية البيئية مكوناً من مكونات التنمية؛ ومنها ينبع تنوعنا الاقتصادي في الخارج، وانضمامنا إلى منظمات مثل مجلس التعاون

إذ أعود الى هذا المكان النبيل للتاريخ الحديث حيث شاركت في دورات عدة عندما كنت سفيراً يافعا بلدي في واشنطن لدى الأمة الأمريكية العظيمة. والذاكرة الحية عن تلك السنين تعود بي الى حين كنت ممثلاً بلدي يوم قُبل في مجتمع الأمم ذات السيادة عن طريق مجلس الأمن. لقد حدث ذلك قبل ٣٤ عاماً. إنني أشعر بالفخر بالمثل بأنكم، سيدي الرئيس، وأنتم ابن كوت ديفوار وأفريقيا البار، تترأسون هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وشعوري بالفخر يتشاطرته شعب كوت ديفوار بأسره، الذي أتقدم اليكم نيابة عنه بالتهانئ الحارة على انتخابكم بجدارة لهذا المنصب الرفيع.

إن هذا الانتخاب يشهد على الثقة وعلى التقدير اللذين تتمتعون بهما في هذا المحفل بفضل مهاراتكم بصفتكم دبلوماسياً خبيراً ولمعرفتكم الكبيرة بالعلاقات الدولية وهي المعرفة التي اكتسبتموها طوال أكثر من عقدين بخبرة في جنيف ونيويورك. وهو يعبر أيضاً عن الاعتراف بالواقعية المتوازنة التي ظلت كوت ديفوار تمارس بها سياستها الخارجية طوال ٣٤ عاماً.

ولذلك فإنني على اقتناع بأنكم ستقودون أعمال هذه الدورة بقدرة ومهارة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أشكر سلفكم، السفير صمويل إنسانالي، على العمل الممتاز الذي أنجزه طوال ولايته ونشكر أيضاً جميع أعضاء مكتب الجمعية.

وأخيراً، نيابة عن وفد بلادي وبصفتي الشخصية، أود أن أقدم تحية واجبة إلى السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمتنا، على عمله الشجاع وعلى جهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلم والتفاهم بين الشعوب. ونود أن نؤكد له مرة أخرى ثقتنا الكاملة ودعمنا التام في سعيه للتوصل إلى حلول سلمية للمشاكل التي يواجهها العالم.

واسمحوا لي أيضاً بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، نيابة عن مواطني كوت ديفوار، عن أعماق وأخلص امتناننا لممثلي الدول البارزين المجتمعين هنا لما عبروا عنه بشكل بارز من الصداقة والتضامن مع بلدي عند وفاة الرئيس فيليكس هوفوييه - بوانييه.

إن تأبينه في هذه القاعة يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، والإعراب عن المواساة بشكل مؤثر يوم تشييع جنازته يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ سيبقيان إلى الأبد محل اعتزاز مواطني كوت ديفوار.

الى المساواة بين الأمم في بناء مستقبل لن يكون مباشراً بالخير إلا اذا كان يخلصنا جميعاً. هذا هو معنى "المجتمع الدولي" كما يتجسد في ميثاق سان فرانسيسكو: مستقبل لا يحق لأحد أن ينكره على الأجيال المقبلة.

واليوم، مثلما كان من قبل، لا يمكن للسلم أن يصاب إلا عن طريق احترام القانون. واليوم يتطلب الأمن أكثر من الماضي أكبر قدر من التنمية لكل أمة وكل بلد حتى يسعنا أن نجعل معاً الأمل حقيقة من أجل مستقبل مشترك. والأمم المتحدة - منظمتنا - لا تزال المحفل المميز لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتوجه، نيابة عن الجمعية العامة، بالشكر الى رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على الخطاب الذي أدلى به تولى.

اصطحب السيد كارلوس ساليناس غورتاري، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هنري كونان بيددي، رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب السيد هنري كونان بيددي، رئيس جمهورية كوت ديفوار، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، نيابة عن الجمعية العامة، برئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد هنري كونان بيددي، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيددي (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ان كل دورة سنوية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة لإلقاء نظرة شاملة على المسائل العالمية الكبرى وللتفكير في الاحتمالات المتعلقة بمستقبلها.

من ناحيتي، يشرفني أن أتكلم للمرة الأولى في هذه الجمعية العامة بوصفي رئيساً لجمهورية كوت ديفوار. ان هذه التجربة مدعاة إثارة لي الى حد كبير

للإسهام، ما دمنا نتلقى الدعم السوقي الضروري، في جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم في ذلك البلد الممزق. وهنا نود أن نشني على المبادرة الشجاعة التي اتخذتها فرنسا لتقديم مساعدة إنسانية إلى كل الذين سقطوا ضحايا لهذه المأساة.

إن أعمالاً أخرى، وخصوصاً تلك التي تقوم بها منظماتنا ودول أخرى أعضاء في إطار بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا تستحق أيضاً تشجيعنا. وفيما يتعلق بجميع بؤر التوتر، سواء كانت في القارة الأفريقية أو في مكان آخر في العالم، نوجه نفس النداء من أجل السلام والتسامح والتفاهم. وكما اعتاد أن يقول سلفي الشهير، المرحوم فيليكس هوفوويه بوانيه، فإن الإنسان الجائع ليس إنساناً حراً. إن هذه المصاعب الاجتماعية والسياسية التي نشأت في عدد من الدول السبب في معظمها البؤس والفقر المدقع والجوع والخوف والظلم والاستعباد والجهل والتعصب. لهذا، وقد انتهت الحرب الباردة، واقتربت الذكرى السنوية الخمسون لمنظمتنا، تود كوت ديفوار أن تقترح على هذه الجمعية أن تعلن سنة ١٩٩٥ السنة الدولية للتضامن العالمي.

ولا ينبغي لكل رجل وامرأة تجنب الكراهية القبلية والدينية والسياسية والعقائدية فقط، ولكن ينبغي أن يسهما أيضاً فردياً وجماعياً في الحملة ضد الجوع والمرض والجهل ولصالح تنفيذ مبدأ الرعاية المشتركة. وبينما يواصل العالم تمزيق نفسه إرباً، هناك العديد من الأحداث الإيجابية بشكل خاص التي هي مصدر حقيقي للارتياح ومثيرة للأمل.

وفي هذا الصدد يسرني أيما سرور أن أعرب، باسم كوت ديفوار، عن ترحيبي الحار والأخوي بوفد جنوب أفريقيا. وكما فعلت في تونس في مؤتمر القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب للرئيس نيلسون مانديلا عن خالص تهانئنا على انتخابه الباهر والتاريخي لرئاسة جنوب أفريقيا الديمقراطية ومتعددة الأعراق.

والسبب الثاني الباعث على الارتياح يصدر عن الشرق الأوسط، في اتفاق الحكم الذاتي غزة - أريحا الذي وقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي بدأ تنفيذه بوصول الرئيس ياسر عرفات إلى فلسطين وتشكيل أول حكومة فلسطينية.

واسمحوا لي هنا أن أحيي بناء هذه العملية من الإسرائيليين والفلسطينيين، وكل من شجعوا هذا

يسرني أن أنتهز هذه الفرصة كيؤكد للمجتمع الدولي رسمياً أنني عازم على اتباع سياسة الانفتاح والسعي نحو السلم التي بدأها سلفي الشهير.

لقد أثارت نهاية الحرب الباردة الأمل في إقامة علاقات مثمرة قائمة على السلم وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. والآن، مما يشير الدهشة بشكل عام أن العالم، الذي من المقدر للامم المتحدة أن تخدمه، دخل مرحلة تتسم بعدم اليقين. ولم يتصور أحد أن سقوط حائط برلين، الذي مثل بداية تلك التغيرات العظيمة التي شهدناها منذ عام ١٩٨٩، من شأنه أن يكشف عن عيوب خطيرة آخذة في الظهور اليوم في أشكال من الأصعب الدفاع عنها في العلاقات الإنسانية. في الحقيقة، إننا نشعر بالخزي ونحن نشهد التوترات السياسية والعرقية والدينية والصراعات المسلحة التي اعتقدنا أن زمانها قد انقضى.

إن الأمثلة المؤلمة، أمثلة يوغوسلافيا السابقة وأنغولا وبوروندي وليبيريا ورواندا والصومال، تبين لنا عمق المآسي التي نشهدها.

فيما يتعلق بليبيريا، يواجه تنفيذ اتفاق كوتونو المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ مصاعب على الطبيعة. وبالفعل، علاوة على المصاعب التي حدثت في إقامة المؤسسات وتشكيل الحكومة الانتقالية، تناول هذا الاتفاق المسألة الحساسة المتعلقة بنزع سلاح الفصائل. وكان نزع السلاح هذا هو الشرط المسبق للانتخابات التي كان مخططاً لها أصلاً أن تجرى يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ولسوء الحظ، أنه من القوة التي قدرت بحوالي ٦٠ ألف جندي، لم يسلم أسلحته منذ الأيام الأولى لعمليات نزع السلاح سوى ثلاثة آلاف جندي تابعين لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (يوليمو) والجهة الوطنية القومية الليبرية. ومنذ ذلك الوقت، جمّد تكاثر الفصائل والشك المتبادل المواقف. ونأمل أن يلقي الاتفاق الذي أبرم في غانا يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مصيراً أفضل، مؤدياً إلى إجراء انتخابات عامة وإلى ممارسة الديمقراطية في ليبيريا. من المعروف أن كوت ديفوار بذلت جهوداً كبيرة طيلة أعوام حتى الآن من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع، الذي له مضاعفات من كل نوع في المنطقة دون الإقليمية وبخاصة في بلدي.

فيما يتعلق بالمأساة في رواندا، رغم العبء الذي يليقه الصراع الليبري على اقتصادنا، نحن مستعدون

إن حدود الفقر في أفريقيا، كما في أماكن أخرى، لا يمكن أن تنحسر إلا إذا أعاد المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، النظر في آلية التعاون الدولي، والتزم التزاماً راسخاً بالنهوض بالتنمية في هذه البلدان. لقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي ما زالت أفريقيا تعانيها منذ الثمانينيات إلى انتكاسة في النمو في جميع بلدان القارة تقريباً. فتقريباً كل البارامترات والمؤشرات الاقتصادية في هذه البلدان أصبحت اليوم سلبية على الرغم من التدابير الجريئة التي اتخذت للإنعاش وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

لهذا ندعو إلى التوثيق المستمر لأواصر التضامن بين الشمال والجنوب، وأعني بذلك إقامة شراكة حقيقية تأخذ في الحسبان مصالحهما الحقة في اقتصاد دولي يشارك فيه الجميع.

ألم يفتن المجتمع الدولي في وقت مبكر جداً إلى هذه الحاجة إلى التكامل والتضامن عندما نادى في عام ١٩٧٤ بنظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلاً وإنصافاً؟ إن الدول الأفريقية، في مواجهة التقلبات الجغرافية - السياسية والتشكيلات الجديدة للتكتلات الاقتصادية، وإزاء المحن الشديدة التي حلت بها على وجه الخصوص، أبدت إرادتها الجماعية على التكامل بتوقيعها في أبوجا يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ على المعاهدة التي انشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأفريقية. وقد بدأ سريان المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهذا يدل على تصميمنا على التصدي لهذه المشاكل.

ولكن جميع جهودنا ستذهب أدراج الرياح ما لم تتوفر البيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية والدعم الملموس من المجتمع الدولي.

وكوت ديفوار التي عانت شديداً من الأزمة الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية انخرطت، من جانبها، منذ عام ١٩٨١ في عدة برامج متعاقبة للتكيف الهيكلي. وهذه التضحيات التي أعقبت ٢٠ عاماً من النمو الاقتصادي المستمر، أبرزت بصورة جلية الحاجة إلى استخدام أفضل لقدرات أمتنا في وضع وتنفيذ سياسة للتنمية.

وقد اقتضت الإصلاحات الاقتصادية المضطلع بها تحت رعاية المؤسسات الدولية أن يبذل القطاع الريفي الذي تقوم عليه تنميتنا جهوداً كبيرة دون منحه الاستثمارات الاجتماعية على أساس متناسب.

إن التغيير الذي حدث في بداية هذا العام في

الحدث الذي حظي بترحيب إجماعي. كما نعرب عن أطيح التمنيات بنجاح هذه المبادرة العظيمة والنبيلة، آمليين فلي أن تنعم منطقة الشرق الأوسط هذه الحساسية للغاية بسلام عادل ودائم. فالعالم يحتاج إلى السلم الآن أكثر من أي وقت مضى لإطلاق الطاقات التي يحتاجها الجنس البشري لكي يزدهر. وهذا ما يجعلني أعزّز اعتزازاً خاصاً بالديمقراطية التي تعد أحد السبل لضمان الحرية وتشجيع المبادرة الخاصة ومشاركة جميع المواطنين في التنمية.

وفي هذا الصدد، قررت حكومتي وقررت معها أن نعمل، على سبيل الأولوية، لتشجيع التعددية السياسية الحقيقية في كوت ديفوار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان حسن أدائها؛ لأن الديمقراطية في عصرنا أمر حتمي لا رجعة فيه لكل المجتمع الإنساني، ومنظمتنا العالمية المهية ذاتها ليست استثناء في هذا المقام.

لذا، يبدو لنا أن المناقشات التي بدئت قبل عدة سنوات بشأن إعادة تشكيل بعض هيئاتها، ولا سيما مجلس الأمن، حسنة التوقيت لأنها توفر إطاراً أوسع لتمثيل الدول الأعضاء، دون إلحاق الضرر بفعاليتها.

وفضلاً عن ذلك، سيحتفل المجتمع الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مظلمتنا. وهذا سيتيح فرصة للشروع في عملية استعراض - إيجابية من وجهة نظرنا - لهذه المؤسسة التي يدين لها الجنس البشري بالكثير. وسيكون ذلك أيضاً وقتاً مناسباً للتذكير بأن الآباء المؤسسين قد انتفضوا في وجه الظلم المتمثل في التنمية غير المتكافئة، وكانوا يتوقعون النتائج المفجعة التي نشهدها اليوم للأسف.

أما الجهود الرامية إلى إقامة مزيد من العدل في العلاقات الاقتصادية الدولية فلم تتمخض بعد عن النتائج المتوقعة، وهناك الآن زيادة أسية في الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي حين لا تزال البلدان المتقدمة النمو تنعم بمستويات معيشية ورفاهية آخذة في الارتفاع، فإن البلدان النامية، على النقيض من ذلك، تعاني الآن من تدهور أشد خطورة في اقتصاداتها، إن لم تكن تعاني من إفقار معمم. ومعدلات النمو التي لوحظت في بعض هذه البلدان لا يمكن أن تخفي أو أن تعكس مسار هذا الاتجاه المؤسف.

أبنائها وذكائهم وابداعهم وقدرتهم على التفكير المتعمق وأخذ زمام المبادرة، من أجل المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية طويلة الأجل كما ستعتمد على بقية المجتمع الدولي، الشريك الذي لا غنى عنه، لإيجاد أشكال جديدة من التضامن النشط ذي الفائدة المتبادلة تنفذ باحترام كامل لكرامة جميع المشاركين فيها.

وبطبيعة الحال، لا تزال هناك مشاكل يرتبط بعضها بالماضي القريب، كمشكلة الدين، التي تشكل - على ما يبدو - حجر عثرة في طريق تطوير مبادرات جديدة. ولا بد أن يتفهم المجتمع الدولي والبلدان الصديقة أن المديونية، التي كان الهدف منها على وجه التحديد ضمان تنمية بلد ما، يجب ألا تستخدم للإضرار بذلك البلد وألا تحول إلى قيد متعمد على نموه. وقد سبق طرح حلول لهذه المشكلة، وجميعها تنطوي على إمكانية النهوض بالعودة إلى النمو ووضع أشكال متحددة للتعاون.

لكن يتعين على إفريقيا أن تولي اهتمامها لتحديات جديدة. إذ ينبغي، على سبيل المثال، أن تنظر في كيفية الحفاظ على بيئتها وحمايتها من أجل أن تضمن للأجيال الحالية والمستقبلية إطار عمل سليماً مناسباً يمكن أن تتطور فيه جميع أشكال الحياة في انسجام وعليها أن تستفيد من الامكانية الكبيرة التي توفرها الاتفاقات الأخيرة الخاصة بتنظيم التجارة العالمية وذلك كيما تتكامل تكاملاً راسخاً مع تدفق المبادلات العالمية. وبوصفها القارة التي تنعم بأكبر قدر من احتياطات المواد الخام، عليها أن تسيطر على التكنولوجيا لتكييفها وفقاً لاحتياجاتها. وسيكون ذلك أساس انبعاثها الحقيقي. لقد أدركت إفريقيا منذ وقت طويل كل هذه الاحتياجات الحتمية. وقد بدأت، من خلال خطوات متعاقبة، وبصفة خاصة، عن طريق إعادة التجمع على الصعيدين دون الإقليمية والقاري، امتلاك الوسائل اللازمة لنهضتها الجديدة.

إن إفريقيا ستنجح، نعم ستنجح في درء المصير المظلم الذي يبدو محيقاً بها وستنجح في تخليص نفسها من التخلف كيما تصبح شريكا إيجابياً في المهمة الهائلة المتمثلة في بناء مستقبل مزدهر للإنسانية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به توا.

القوة الشرائية لفردك الاتحاد المالي الأفريقي بالنسبة لـ ١٤ بلداً أفريقيا يهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني نحو الصادرات بغية تحقيق انتعاشة اقتصادية. واستئناف النمو هذا لا يمكن إنجازها دون الإدماج السليم لشواغل مختلف المجموعات الاجتماعية.

تعتبر كوت ديفوار أحد البلدان الأفريقية التي حققت أهم استثمار بشري أثناء سنوات الاستقلال الأولى. ففي المتوسط، كرست للتعليم قرابة ٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وفي منطقتنا دون الإقليمية ما زالت هي البلد الذي يضم أكبر عدد من الحاصلين على التعليم العالي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. وبالتالي أصبح لزاماً علينا أن نشرع في استخدام مواردنا البشرية على الوجه الأمثل، باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه للنمو والتنمية الجديدين.

لذا من المهم بذل جهود متزايدة وتوفير الوسائل الملائمة لتعزيز الحملة المناهضة للأوبئة الرهيبة التي تحيق بمناطق شتى من أفريقيا وتعرض مستقبل مجتمعاتنا لخطر بالغ. إن الملاريا وهي وباء تقليدي في قارتنا والايذ الذي ظهر منذ عقد مضى والذي لا تخفى قوته الوحشية على أحد، أصبحت اليوم من أكثر الأوبئة التي تشل حركة إفريقيا، التي تتطلع رغماً عن ذلك إلى التنمية وتجهر بإصرارها على النجاح.

إذا ما نظرنا إلى العقود الثلاثة الماضية، فإننا نرى القارة الأفريقية وقد انتقلت من فترة نمو إلى فترة اتسمت بتردد مستمر في الانتاجية وتفاقم عام في مشكلة الفقر وضعف المعايير الاجتماعية، وبإيجاز ترد مستفحل في الحالة الاقتصادية.

ولا بد من الاعتراف بأن المجتمع الدولي لم يتخل عن إفريقيا. فعلى الصعيد الثنائي وفي الهيئات متعددة الأطراف، تم استنباط سياسات تتماشى مع الحالات المحددة التي خبرتها بلدان قارتنا - وهذه الجهود جديرة بالشناء لأنها تشكل مظهراً ملموساً من مظاهر التضامن الإنساني البالغ الأهمية.

لكن العالم أخذ في التغير، وإفريقيا تدرك أنه يتعين عليها، عن طريق قدراتها الذاتية، أن تحظى بمكانها في التجارة العالمية وأن تضطلع بدور بارز يتناسب وإمكانيتها الهائلة. وهي تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى مصدر قوتها بالإضافة إلى التحدي الذي يفرضه عليها وضعها الذي يكاد أن يكون هامشياً بالنسبة لمناطق العالم الأخرى.

وستعرف إفريقيا كيف تفتنم الفرص العديدة المتاحة لها، وذلك بالاعتماد في المقام الأول على ارادة

وترحب حكومتني أيضا بوقف إطلاق النار في إيرلندا الشمالية الذي أعلنه الجيش الجمهوري الإيرلندي. ونأمل أن يُسهل هذا إيجاد حل مبكر ودائم يكون مقبولا للجميع.

وهناك أيضا علامات مشجعة في ميدان الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف. ومن الأمور الملحة الآن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، بما في ذلك إنشاء منطقة التجارة العالمية. وثمة مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال التجارة، مثل التجارة والبيئة، تحتاج إلى المعالجة.

وتتسم التطورات الايجابية التي أشرت إليها بميزة واحدة هي أنها ما كانت تتحقق بدون زعامة جريئة. إنها توضح حقيقة أن الزعامة الصبورة والثاقبة الرؤية ضرورية لحل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وإذا عدنا إلى التطورات السلبية لوجدنا أن هناك العديد من الصراعات التي لم ترغب أو تقدر على حلها حتى الآن الأطراف المعنية ولا المجتمع الدولي. وقد تسببت المآسي البغيضة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والصومال في معاناة الملايين من الأبرياء. وهناك أمثلة مروعة على عجزنا عن العمل عندما تفشل الزعامة الوطنية وتهدد الصراعات بين الدول السلم والأمن الدوليين.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ولكنه لا يستطيع - ولا ينبغي له - أن يعمل كبديل عن الدول الأعضاء أو حكوماتها. وهناك انطباع خطير وخادع مؤداه أن الأمم المتحدة يمكنها أو يجب عليها دائما أن تتدخل لتصحيح الأعمال والسياسات غير المسؤولة، بل انها لا يمكن أن يتوقع منها أن تتواجد إلى الأبد في مناطق الصراع. ومن الواضح أيضا أن الأمم المتحدة لن تصبح في موقف يمكنها من التصرف في الموارد الكافية لمواجهة جميع المتطلبات.

ويجب أن نلتزم طرقا ونهجاً جديدة. كما يجب أن نكون قادرين على منع الحرائق قبل اندلاعها. ويحدث كثيرا جدا أن تنشب الصراعات بسبب الافتقار إلى عمل وقائي والاعتقاد الخاطئ بعدم استعداد وقدرة الأمم المتحدة على التدخل. ومن الواضح أنه ينبغي إعطاء التدابير الوقائية دورا أكبر في عمل المنظمة المتعلقة بحل الصراعات.

وفيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة الحالي لحفظ السلم، تدعو الحاجة إلى تحسين المراقبة السياسية

اصطحب السيد هنري كونان بيديه، رئيس جمهورية كوت ديفوار إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية لفنلندا، معالي السيد هاكي هافيسستو، وأعطيه الكلمة.

السيد هافيسستو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أستهل كلمتي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين هذه. إنني على ثقة من أننا سنتمكن، بفضل معرفتكم الطويلة الوثيقة بالأمم المتحدة، من التوصل إلى خاتمة ناجحة لهذه الدورة.

منذ أن التقينا قبل عام شهد العالم تطورات ايجابية وسلبية على حد سواء. الأخيرة تستحق اهتماما خاصا من قبل الجمعية. ولكن اسمحو لي أن أبدأ بالإشارة إلى بعض التطورات الايجابية.

ثمة تطور رئيسي هو التقدم المحرز صوب اقرار السلم في الشرق الأوسط. فما هو ما كان يبدو مستحيلا يتحول الآن إلى حقيقة واقعة. ويجب على الأمم المتحدة الآن أن توفر المساعدة اللازمة للأطراف المعنية في السعي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة. كما يتعين عليها أن تساعد في عملية بناء السلم والتعمير.

ترحب حكومة فنلندا بعودة جنوب افريقيا إلى الجمعية العامة، حاملة في هذه المرة أوراق اعتماد لدولة عضو حرة وديمقراطية وغير عنصرية. وتملك جنوب افريقيا القدرة الكاملة على أن تصبح قوة سياسية واقتصادية تدعم الاستقرار في افريقيا. وقد أسهمت بالفعل اسهاما ايجابيا في مجال الأمن العالمي بإلغاء برنامجها للأسلحة النووية في إطار التحقق الدولي.

وفي الجوار المباشر لفنلندا، وضع انسحاب القوات الروسية من استونيا ولاتفيا حدا لأحد مخلفات الحرب العالمية الثانية المؤلمة. واني على ثقة من أن المشاكل المتبقية في العلاقات بين دول البلطيق وروسيا ستحل بنفس الروح التي ساعدت على حل المسائل المتعلقة بانسحاب القوات.

المعاهدة أن للعالم حالياً مصلحة مشتركة في استمرار بقائه. وتعتقد فنلندا، مثل العديد من الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوجوب الإبقاء على المعاهدة عن طريق تمديداتها في العام المقبل لأجل غير محدد وبدون شروط.

ولقد أشرت إلى التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة. وربما كان أكثر ما يشير القلق حالياً عدم التزام العديد من الدول الأعضاء بالمنظمة. إن الأمم المتحدة لا يمكنها، دون التزامنا جميعاً، أن تضطلع بدورها كمركز للتوفيق والتعاون الدولي. ويتبين هذا من الحالة المالية للمنظمة البالغة الخطورة. ويجب على الدول الأعضاء واني أشير بوجه خاص إلى الدول التي لا تواجه أي معوقات في قدرتها على الدفع - أن تغير مواقفها وتدفع فوراً وبالكامل حصصها المقررة والمبالغ المتأخرة المستحقة عليها. وبدون ذلك لن تتمكن المنظمة من العمل.

لقد سددت فنلندا دوما مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد، وكذلك فعلت دول أخرى، وإن كانت قلة للأسف. ويجب علينا جميعاً أن نقبل اليوم بانضباط صارم فيما يتعلق بالميزانية والأمور المالية. ولا بد من فرض جزاءات على خرق هذا الانضباط. وينبغي أن يصبح دفع فوائد على المتأخرات ممارسة متبعة ينبغي إنفاذها. وفي نفس الحين، يجب علينا، بطبيعة الحال، المطالبة بأن تواصل الأمم المتحدة اصلاحاتها الادارية والمالية الجارية.

وإذ تستهل الأمم المتحدة الخمسين سنة الثانية من عمرها، أصبحت الظروف مختلفة أساساً عن تلك التي كانت سائدة في معظم الخمسين سنة الأولى. ولذلك فمن الأهمية بمكان إعادة تشكيل منظمنا لمواجهة تحديات الغد وليس تحديات الأمس.

لقد كانت الأعمال التي اضطلع بها بشأن اصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة مفيدة جداً. ويتعين علينا الآن أن نواصل هذا العمل وأن نتوصل الى نتائج يقبلها الجميع. ويتعين علينا أن نكفل استمرار كفاءة عمل مجلس الأمن في الوقت الذي نجعل تشكيله يعبر على نحو أفضل عن حقائق اليوم، مثل تزايد مسؤولية دول من بينها ألمانيا واليابان في الشؤون العالمية.

وإذ نقرب من الذكرى الخمسين لتأسيس منظمنا، فلا بد لنا من أن نبني على الأساس الوطيد للميثاق. وينبغي أن تكون أولوياتنا هي التركيز على الوقاية وبناء السلم فيما يتعلق بكفالة السلم والاستقرار، وكذلك

والتخطيط والقيادة والضبط العسكري وتبسيط نظام الميزانية. وفضلاً عن ذلك، تواجهنا بدرجة متزايدة حالات طارئة معقدة، تنطوي على شواغل سياسية وعسكرية وإنسانية. ولا يمكن معالجة هذه الشواغل عن طريق الجهود التقليدية لحفظ السلم وحدها. فهي تحتاج إلى نهج شامل وجهود متواصلة من جانب الدول المعنية وكذلك المساعدة بواسطة الترتيبات والمنظمات الإقليمية.

اليوم يمكن مناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية بدون قناعات الايديولوجية. كما نستطيع الآن معالجة مسائل مثل الفاقة والسكان والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان دون الدخول في صراع بين النظم الاجتماعية المتنافسة. ومن الأمور المقبولة حالياً بشكل متزايد الربط بين السلم العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيادة حكم القانون ومراعاة حقوق الفرد. وقد اتسع مفهوم الأمن. فهو يشمل حالياً ليس فقط العوامل العسكرية والسياسية، وإنما أيضاً، في جملة أمور، الجانب الإنساني وكذلك احتياجات الفرد.

لقد اتخذنا قرارات هامة في ريو بشأن البيئة وفي فيينا بشأن حقوق الإنسان وفي القاهرة بشأن السياسات السكانية. وفي العام المقبل سنجتمع في كوبنهاغن بمناسبة انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وفي بيجينج لرفع منزلة المرأة. وفي سنة ١٩٩٦، سينعقد مؤتمر الممثل الثاني في اسطنبول. وينبغي لهذه المؤتمرات أن تؤدي إلى تفاهم أفضل، وقبول المفهوم الجديد للتنمية الإنسانية المستدامة في نهاية الأمر. وينبغي لخطة التنمية التي يعدها الأمين العام أن تكمل هذه العملية، وتحدد دور الأمم المتحدة في سياق أكبر لممارسة أفضل للسلطة في العالم.

من هذا المنظور الأوسع يصبح تعزيز وحماية حقوق الإنسان أمراً حاسماً. ويجب إعمال نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا. وإني مقتنع بأن المفوض السامي لحقوق الإنسان سيكفل إدماج مسألة تعزيز حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من جميع أنشطة الأمم المتحدة.

في سنة ١٩٩٢، أعلن مجلس الأمن بالإجماع وعلى أعلى مستوى سياسي، أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبذلك وكد المجلس القاعدة الأساسية التي كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سابقة في ارسائها قبل ربع قرن. ويوضح الإنضمام العالمي الشامل تقريباً لتلك

ظل الوضع العالمي الراهن المتمسم بالتقلب والسيولة، فإن النظام العالمي يجعل تنسيق ممارسات الدول أكثر تعقيدا، ويخضع مبادرات المجموعة الدولية الى الارتجالية وانعدام المنطق، مما يدفعه الى البحث عن توازن في خضم التوجهات التي ترسم بثقلها الخاص مستقبل الشعوب والأمم.

وهذا ما يفرض بإلحاح ضرورة رفع الملابس التي تعترض المجموعة الدولية في سعيها نحو التحكم في مصيرها الجماعي. وفي هذا السياق، فإن للأمم المتحدة التي تمثل ملجأ لآمال الإنسانية ووعاء لمشاكلها، لكونها تشكل محفلا للتشاور والحوار، دورا متميزا يجب عليها القيام به.

فباعتبارها حاملة لنظرة تغيير توفق بين واقع العلاقات الدولية وأهداف ومبادئ الميثاق، فإن على الأمم المتحدة أن تتخذ من تطابق وتوافق الإرادات دوافع من شأنها أن ترصد تحركنا الجماعي ضمن آفاق جديدة للسلم والأمن والازدهار الذي يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

فلقد ساعدت الآفاق الجديدة التي أتاحها نهاية الحرب الباردة والتعبيرات العميقة التي طرأت على النظام الدولي، على ظهور سبل جديدة للتفاعل. فلقد أدى تعدد قواعد اللعبة الدولية والحركات الاجتماعية والاقتصادية الى تفاقم الفوارق وظهور وتشكل قوى لا تخضع لقواعد النظام الدولي.

ويتعلق الأمر بمؤشرات وظواهر للانفجار وعدم الاستقرار تبعث على الانشغال. كما أنها ترفع الستار عن تصور جديد ومقلق لتوازن دولي يقوم على إعادة تشكيل مصير العديد من الشعوب والأمم التي تعاني من الظلم وانعدام الأمن.

إن السعي الحثيث للمجموعة الدولية نحو بناء نظام دولي تحظى القواعد التي تحكم عمله وتطوره بالإجماع العالمي، لبهاجة الى انتفاضة من أجل التحكم في هذه التغيرات وإدراجها ضمن نظرة منظمة للمسار التحولي.

وتبعا لهذا، فإن الأمن الذي يكون نتاج عمليه نزاع للسلاح، والتضامن الذي ينم عن وعي واقتناع ويعطي مغزى ومحتوى للخطتين من أجل السلام ومن أجل التنمية وللنتائج المنتظرة من القمة العالمية الأولى للتنمية الاجتماعية، ليتجاوبان كلية مع هذا الطموح ويوفران الإطار والمضمون لاستيقاظ المجموعة الدولية وإعدادها لمواجهة العقد القادم على نحو يضمن مستقبلها.

على التنمية البشرية المستدامة بغية تحقيق الأمن على المستوى الفردي، وإعادة هيكلة منظمنا للوصول الى سلطة إدارة عالمية أفضل.

وينبغي أن تستهدي جهودنا المشتركة بهذه الأولويات ونحن نقترح من الألفية التالية - "متحدون من أجل عالم أفضل".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الجزائر، معالي السيد محمد الصالح دميري.

السيد دميري (الجزائر): السيد الرئيس يأتي انتخابكم وعن جدارة لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تكريسا لخصائلكم المهنية والإنسانية الفريدة. ويعتبر في آن الوقت تكريما وتقديرا لبلدكم كوت ديفوار الشقيقة، لما تبديه من حكمة ورزانة في التكفل بمصيرها الوطني، ولدورها الجهوي والدولي النير والبناء. كما يعد انتخابكم شرفا لقارتنا الأفريقية التي حملت هذه السنة الى المجموعة الدولية رسالة أمل من خلال قيام جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية تم استقبالها رسميا ضمن هذا المحفل بالذات في الشهور القلائل الماضية.

لقد أثرى سلفكم السفير صمويل إنسانالي رصيده المهني البارز بالانجازات التي تحققت خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وذلك بفضل رئاسة تميزت بالنجاعة والحكمة. فليقبل منا أسمى تمنيات النجاح في نشاطاته المستقبلية خدمة لغيانا وللعالم الثالث وللمجموعة الدولية على حد سواء.

كما أود أن أجدد للأمين العام لمنظمنا الدكتور بطرس بطرس غالي، دعم الجزائر لجهوده الرامية الى تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها بوتقة لمسعى الإنسانية نحو السلم والتعاون.

لقد أصبح إلزاميا ونحن نقترح من نهاية هذا القرن، الذي تولد فيه الوعي بضرورة التصدي الجماعي للأخطار الكبرى التي تخيم على الأمن، صياغة معطيات سياسية جديدة وتوضيح الرهانات إذا ما أردنا فهما أحسن للتحديات التي تواجه المجموعة الدولية اليوم.

إن عدم الانسجام الذي يطبع عالمنا اليوم يتجه، بفعل تباين الأطراف الفاعلة والاستراتيجيات، نحو صنع نظام جديد للأشياء تميل فيه مختلف المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية نحو التقارب. فهذا يعني أنه وفي

إن عودة الاستقرار السياسي وتكريس دولة القانون وبعث النمو الاقتصادي الذي يخلق الثروة ويكفل الرخاء، تندرج ضمن أولويات المهام المتعددة الجوانب للسلطات المسؤولة عن المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تتفاعل خلالها الروح الوطنية بالمبادئ الثابتة للجمهورية لتمكين الحوار السياسي الذي يقوده رئيس الدولة السيد اليامين زروال من التوصل وفي أقرب الآجال إلى العودة إلى المسار الانتخابي التعددي السليم وذلك لتمكين الشعب من التعبير عن إرادته بكل حرية وسيادة.

وبنفس هذه العزيمة والانسجام، تعمل الجزائر على مكافحة العنف والإرهاب على اختلاف أشكاله وتعدد أسبابه. فهذا الكفاح الضروري يندرج ضمن واجبات الدولة في حماية الحق الأساسي في الحياة كحق من حقوق الإنسان. كما يملئ علينا هذا الكفاح أن ندين بنفس الصرامة كل الحكومات التي تحرض على العنف الإرهابي أو تساعده أو تبدي حياله مجاملة تنطوي على سلوك انتقائي يهدف إلى عرقلة جهود المجموعة الدولية في وضع استراتيجية للتصدي. يعود للجزائر هذه السنة شرف ومسؤولية تنسيق مؤسسات البناء الوحدوي المغاربي. فهي إذ تسعى من خلال تأدية هذه المهمة المقدسة خدمة لكل شعوب المنطقة إلى دعم المكتسبات واتخاذ مبادرات جديدة، فإنها ستتوخى النظرة المستقبلية في تعاملها مع العراقيل الداخلية أو الخارجية التي تعترض التقدم نحو تحقيق الأهداف المسطرة لاتحاد المغرب العربي.

وتأتي ضمن هذه العقوبات الوضعية التي فرضت على ليبيا والتي تحول دون مساهمة هذا البلد الشقيق في تحقيق التكامل الجهوي والنهضة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتنا. ونأمل، في هذا السياق، أن تساهم الاقتراحات الليبية البناءة والهادفة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن في التوصل وبسرعة إلى حل سلمي وعادل للمسائل العالقة وإلى رفع العقوبات التي ألحقت أضرارا بالغة بحياة الشعب الليبي الشقيق.

وشعب الصحراء الغربية أيضا، الذي لا يمكن طمس طموحاته الوطنية المشروعة، ينتظر من الأمم المتحدة ومن منظمة الوحدة الإفريقية التكفل، وبالصرامة المطلوبة، بمهمتهما المشتركة في السلام. فإجراء استفتاء عادل ونزيه وفقا لمخطط التسوية الذي أقره الطرفان واعتمده مجلس الأمن، يعتبر من المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة بحكم الميثاق

إن حركة دول عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، اللتين تسعيان لضمان مثل هذا المستقبل، لا يسعهما من جهتهما إلا أن تؤكد اهتمامهما واستعدادهما التام للانطلاق في عملية شراكة حقيقية وعادلة من شأنها تكريس كل الطاقات لصالح هذا المشروع الكبير. وسوف لن تدخر الجزائر من جهتها أي جهد للإسهام في تحقيق هذه الغاية.

تمر أربعون سنة على أول تشريع الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ حين قررت الجزائر طبع تاريخها بخاتم أهداف ومبادئ الأمم المتحدة من خلال خوض كفاحها التحرري تحت شعار مبدأ المساواة بين الشعوب وحققها في تقرير المصير.

لقد لعبت الجزائر ومنذ انضمامها إلى المنظمة دورا نشيطا وساهمت في كل الانجازات التي تعزز الأمم المتحدة اليوم بتحقيقها. كما سعت دوما إلى الدفاع والتعبير عن طموحات شعبها التي تنسجم كلية مع طموحات كل الشعوب التي عايشة نفس التجربة. لئن تعلق الأمر بتصفية الاستعمار أو التنمية أو نزع السلاح أو حقوق الإنسان أو إضفاء ديمقراطية أكثر على العلاقات الدولية وعلى عمل المنظمة نفسها، فإن الجزائر ضمت صوتها وجهودها إلى جانب كل الإرادات الطيبة التي تراهن على قدرة المجموعة الدولية على تخطي العقبات العارضة والتوصل إلى تهينة مناخ جديد، يقوم على الوفاق والتعاون العالميين.

ونفس هذه العزيمة والروح هي التي تطبع تحرك بلادي في أطر التضامن والتعاون كالاتحاد المغاربي ومجموعة دول الشريط الساحلي الصحراوي وإفريقيا والعالمين العربي والإسلامي وكذا العالم الثالث وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، فإن الجزائر لتقدر بالغ التقدير مغزى وأبعاد وامتدادات عملية التجديد الوطني التي تقوم بها حاليا بالنسبة لجوارها القريب أو البعيد وتسعى إلى التكفل بها بحزم وإيمان، غير متغافلة في ذلك التضحيات التي تبذلها إزاء نفسها أو إزاء غيرها.

فكما كان الأمر بالنسبة لثورة نوفمبر، التي أيقظت الضمائر وحررت الطاقات الخلاقة، يتعين اليوم إحداث قطيعة مع أنواع أخرى من الممارسات والعراقيل وإرساء مجتمع شاب وطموح متشبع بالتقدم والحداثة في إطار الديمقراطية التعددية وتضمن عناصر الشخصية الوطنية وتحقيق المثل الإنسانية في العدالة الاجتماعية والتنمية الجماعية.

لقد شرعت منطقة الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد في انتهاج مسلك المفاوضات لبناء سلام شامل دائم عادل بعد ما عانت هذه المنطقة الحساسة من العالم نصيبا فريدا من المعاناة والآلام. فلقد وضعت قبل سنة لبنات هامة مهدت الطريق للسلم تجسدت أساسا في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية. ولقد سبق للجزائر أن حيت هذه الخطوات وعبرت عن أملها في أن تدعم هذه الإنجازات الأولى بتطبيق فعلي وصادق لكل الترتيبات المتفق عليها والتحرك بسرعة نحو تحقيق تقدم محسوس بشأن التكفل بمطالب لبنان وسوريا المشروعة.

ويتعين، في هذا السياق، إرساء صرح السلام في الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية المتينة والسليمة والتقييد في بنائه بكل ما من شأنه أن يكفل حلا شاملا ومشرفا تتبناه الأجيال اللاحقة ويكون بمنأى عن تقلبات الأحداث. فاسترجاع كافة الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مطلبين ينبغي أن يحتل مركز التسوية المطلوبة.

والجزائر التي تشارك في فرق العمل المتعددة الأطراف لمسار السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد ستواصل العمل بإخلاص للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني والعربي وذلك من أجل دعم حدود السلام.

إن وحدة الصف العربي التي تأثرت بمخلفات حرب الخليج تمثل إحدى الركائز الأساسية للسلام في الشرق الأوسط الذي تدعمه وتشجعه المجموعة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن تنقية العلاقات نهائيا بين العراق والكويت على أساس الشرعية الدولية واحترام مبادئ الاستقلال والسيادة والوحدة الترابية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، أصبحت ضرورة ملحة. فبما أن الإطار الجغرافي الذي ينظم التعايش والجوار السلميين بين البلدين قد كرس دوليا، فإن الأمل لمعقود في التوصل إلى حل مرض للمشاكل الإنسانية العالقة من شأنه تهيئة جو المصالحة الضروري لإنجاز خطوات ملموسة أخرى في هذا الاتجاه. هذا ويتعين الآن رفع العقوبات الاقتصادية التي تعاني منها فئات عريضة من الشعب العراقي، ليس فقط لأنها أدت دورها بعد ما تأكد تعاون السلطات العراقية على تطبيق قرارات مجلس الأمن،

وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي يتوجب الوفاء بها أيا كانت الصعوبات.

كما أن الحل العادل والدائم لمشكل الصحراء الغربية يعد من العوامل الأساسية لأمن واستقرار المنطقة كلها. كما أن هذا الحل لا يمكن انفصامه عن استكمال المسار التحرري للقارة الأفريقية. ومن هذه المنطلقات فإن الجزائر تشجع الأمين العام للأمم المتحدة على توفير أحسن شروط المصادقية والنزاهة لتطبيق حازم لمخطط التسوية والقيام بكل ما في وسعه لحمل المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو على خلق ديناميكية سياسية من شأنها تذليل كل العقبات التي قد تعترض المسار الاستثنائي وما بعده.

فبفضل مثل هذه الدينامية السياسية تمكنت جنوب إفريقيا من الوفاء بوعداتها مع التاريخ، وأمكن كذلك للأمم المتحدة أن تلعب دورا إيجابيا وجديرا بتقدير الجزائر وارتياحها.

فالتفكيك السلمي للآبارتايد، بقطع النظر عن خصوصياته، سيظل قدوة لحل الصراعات الدموية التي تمزق العديد من الدول الأفريقية الأخرى.

فبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، تتجه كل من رواندا وبوروندي نحو تجاوز المحن التي عصفت بهما وانتهاج العيش في كنف الوفاق لكافة فئات شعبيهما وتجنيد كل الطاقات لخدمة الوحدة الوطنية والديمقراطية وإعادة الإعمار والبناء.

إن إعادة السلم والوفاق في كل من أنغولا وموزامبيق، طبقا للاتفاقيات المبرمة واحتراما للإرادة الشعبية المعبر عنها بكل حرية، ستمكن لا محالة هذين الشعبين الشقيقتين من ضمد الجراح التي خلفتها سنوات طوال من الصراع ومن الإسهام في جعل منطقة الجنوب الأفريقي مجالا للازدهار والرخاء.

وبفضل المساهمة الفعالة لبلدان غرب إفريقيا، يتطور الوضع في ليبيريا نحو الحل الدائم الذي يقتضي أن تلتزم به كل الأطراف وأن تسعى فعلا لتجنيب البلاد من البقاء في دوامة العنف وانعدام الاستقرار.

ويبقى النزاع الصومالي محل انشغال كبير للمجموعة الدولية التي تمكنت بفضل تواجدها في الميدان من تحقيق نتائج مرضية تتمثل أساسا في مد الإغاثات الإنسانية والتخفيف من حدة التوتر. فالوقت قد حان لكل الفصائل الصومالية أن ترقى إلى مستوى تحدي التعايش والمصالحة الوطنية التي يطمح إليها الشعب الصومالي.

وذلك بالسعي وبسرعة إلى إبرام اتفاقية حول الحظر الشامل للتجارب النووية.

وانطلاقاً من هذه القناعة، دافعت الجزائر دوماً عن وضع تصور جديد للأمن الجماعي يقوم على النزاع العام والشامل للأسلحة. كما أن اعتقاد الجزائر الثابت هو عدم فصل المسائل المتعلقة بنزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية، وباختصار بالأمن العالمي عن تلك التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتماشياً مع هذه الروح، تبنت بلادي موقفاً بناءً وملتزماً تجاه الاستعمال السلمي للطاقة الذرية. ومن هنا، فإنه ليشرّفني ويسعدني أن أعلن رسمياً ومن هذه المنصة عن قرار الجزائر بإيداع وثائق انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على هامش هذه الدورة.

وتأمل الجزائر أن تساهم بهذا القرار في المسعى الجماعي الرامي إلى نزع عام وشامل للسلاح وذلك، خاصة، من خلال ترقية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بمناسبة مراجعتها القادمة، لجعلها محفراً للاستعمالات السلمية للطاقة الذرية خدمة للتنمية. كما ينبغي دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ وتطبيقها الفعلي.

إن مثل هذا التحدي ليفرض نفسه باعتبار قوة فرضياته ولأخطار هذه المرحلة التحولية التي تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار وتحمل في طياتها بذور الانفجار.

فاتساع الفارق في التنمية بين الشمال والجنوب وتضاعفه خاصة بفعل غياب حوار حقيقي، ليطرح بالحاح واستعجال ضرورة التزام المجموعة الدولية بالعمل على التحكم في الظواهر المتعلقة بالترابط بين الأمم واستخلاص عناصر تعاون حازم من أجل خدمة تنمية متضامنة.

ففي وضع تتسارع فيه شمولية وعالمية الحقائق الاقتصادية يمثل التعاون من أجل التنمية بالتأكيد الإجابة العملية لمتطلبات تنظيم عالمي جديد يكفل أمناً عالمياً دائماً يعود بالفائدة على الجميع.

لقد بسطت رسالة الأمم المتحدة، التي أضفت عليها مبادئ وأهداف الميثاق طابعاً وبعداً متميزين من حيث التصور والعطاء، إشعاعها على العالم كله فأكسبت المنظمة بذلك مشاركة عضوية شبه عالمية تترجم سلطتها ونفوذها.

فعملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة وكذا النقاش الدائر حول سبل تمثيل عادل داخل مجلس الأمن،

بل كذلك لأن الإبقاء على الوضع الحالي من شأنه أن يولد إحساساً باللامبالاة تجاه شعب مهدد بالخطر.

وبنفس الروح، أود أن أجدد دعم الجزائر لاستعادة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبو موسى والطيب الكبرى والطيب الصغرى التي لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي.

إن مأساة البوسنة والهرسك التي تزداد خطورتها يوماً بعد يوم وتهدد أسس الأمم المتحدة من جراء ما يحدث لعضو في منظمتنا، تعد امتحاناً رهيباً لمصادقية التحول في العلاقات الدولية نحو عهد قوامه العدل والقانون. فعلى الرغم من الطابع الإيجابي للتطورات التي سجلها التحرك الدولي منذ سنة تحت تأثير الوعي ببشاعة جرائم التطهير العرقي والمصير اللاإنساني الذي فرض على الطائفة المسلمة من شعب هذا البلد، فإن هذا لم ينل من تطرف الأقلية الصربية ومن الأطماع التوسعية التي تهدد سيادة وسلامة البوسنة والهرسك. ولا يسع الجزائر في هذا الصدد إلا أن تعرب عن تضامنها ومؤازرتها لحكومة البوسنة والهرسك التي تضطلع في ظرف حاسم بالنسبة لمستقبل البلاد، بمسؤوليتها الوطنية وفي الدفاع عن المصالح العليا لشعبها.

في الوقت الذي يقترب فيه شعب هايتي والمجموعة الدولية من حل سلمي ومرض للأزمة التي تعرفها جمهورية هايتي منذ ثلاث سنوات، فإن الجزائر لتعرب عن أملها في أن تتضافر جهود الجميع ليسود هذا البلد السلم الدائم والاستقرار والديمقراطية.

إن القرن العشرين الذي حققت خلاله الإنسانية تحكما معتبرا في الطبيعة بفضل الإجازات العلمية والتكنولوجية الهائلة سيسجل له التاريخ اخفاقه في توفير متطلبات أمن حقيقي وكامل للبشرية.

إن تقلص المسافات وترابط الأمم بعضها ببعض، وكذا عالمية الاقتصاد ووسائل الاتصال تتزامن مع فشل ذريع في درء الجوع والفقر والأوبئة، وفي وقت تتجاوز فيه القدرات الفتاكة للترسانات النووية كل حدود المعقول.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تصورا بديلاً للأمن مبني على النزاع العام والشامل للسلاح وعلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين في هذا الشأن، مواصلة نزع السلاح النووي وتدعيم وتوسيع بعض النتائج الملموسة التي تحققت في ميدان الحد من الترسانات النووية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،

فالسنة التي تفصلنا عن الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمتنا ينبغي استغلالها من قبل كل الدول لمحاولة التحكم بتحديات نهاية هذا القرن وإضفاء الانسجام عليها.

وعلى هذا النحو وبفضل عمل جماعي متضامن ستمكن المجموعة الدولية من إيجاد دوافع دينامية جديدة للسلم والتعاون. فالأمر يتعلق بمصيرنا المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

يوفران في هذا الصدد فرصة ثمينة لإلقاء نظره فاحصة على سير مؤسسات المنظمة ونظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار وذلك بغية إضفاء الشرعية الكاملة على هيئاتها المتصرفة باسم المجموعة الدولية.

إن إضفاء الحيوية على منظمة الأمم المتحدة وتخليصها من ممارسات وإرث الحرب الباردة يفترض أن يعترف لها حقاً بالمسؤولية الأساسية في رسم الاستراتيجيات والسياسات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.